

قاعدة عطف الصفات بعضها على بعض في القرآن الكريم «دراسة نظرية تطبيقية»

د. حمدان بن لافي بن جابر العنزي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بقسم الدراسات الإسلامية

كلية التربية والآداب - جامعة الحدود الشمالية

البريد الإلكتروني: hamdan.al-enazi@nbu.edu.sa

(قدم للنشر في ١٨/٠٣/١٤٤٢هـ؛ وقبل للنشر في ١٠/٠٥/١٤٤٢هـ)

المستخلص: يهدف البحث إلى التعرف على قاعدة عطف الصفات بعضها على بعض في القرآن الكريم، من حيث بيان المراد بالقاعدة، ودليلها، واعتماد أهل العلم لها، ودراسة الأمثلة المندرجة تحت هذه القاعدة، والتي ذكر المفسرون أن العطف فيها من قبيل عطف الصفات بعضها على بعض؛ لتحقيق القول في تلك الأمثلة؛ واندراجها تحت هذه القاعدة. والمنهج المتبع في البحث المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن. واشتمل البحث على قسمين: قسم نظري، وقسم تطبيقي. اشتمل القسم النظري على بيان معنى عطف الصفات بعضها على بعض، ودليل القاعدة، واعتماد أهل العلم للقاعدة. وأمّا القسم التطبيقي: فاشتمل على دراسة الآيات المندرجة تحت هذه القاعدة، والتي بلغ عددها (٢٠) آية، دراسة تحليلية مقارنة.

وخلصت نتائج البحث إلى أن الآيات التي تدخل تحت قاعدة عطف الصفات بعضها على بعض (٩) آيات، والآيات التي العطف فيها من باب المغايرة بالذات وليس من باب عطف الصفات (٦) آيات، والآيات التي تحتل أن تكون من باب عطف الصفات، وتحتل أن تكون من باب المغايرة بالذات (٥) آيات. وتم التوصل إلى هذه النتائج بعد مناقشة أقوال المفسرين في كل آية من الآيات المندرجة تحت هذه القاعدة.

الكلمات المفتاحية: عطف الصفات، المغايرة بالذات، القرآن الكريم

The rule of connecting adjectives to each other in the Holy Qur'an "An applied theoretical study"

Dr. Hamdan bin Lafi bin Jabir Al-Anzi

*Associate Professor of Interpretation and Quranic Sciences - Department of Islamic Studies
College of Education and Arts - Northern Border University
Email: hamdan.al-enazi@nbu.edu.sa*

(Received 04/11/2020; accepted 25/12/2020)

Abstract: The research aims to identify the rule of connecting adjectives to one another in the Holy Qur'an, in terms of explaining what is meant by the rule, its evidence, and the scholars' approval of it, and studying the examples that include under this rule, in which the commentators mentioned that connecting in it is a kind of connecting adjectives to one another to achieve the saying in those examples, which include under this rule.

The method used in the research is the inductive comparative analytical approach.

The research includes two parts: a theoretical section and an applied section.

The theoretical section includes an explanation of the meaning of connection for each other, evidence of the rule, and the scholars' approval of the rule.

As for the applied section: it includes a study of the verses that under this rule, of which there are (20) verses, a comparative analytical study.

The results of the research concluded that the verses that under the rule of connecting adjectives to one another are (9) verses, and the verses in which connecting is a matter of contradiction in particular and not a matter of connecting of adjectives (6) verses, and verses that may be a matter of connecting of adjectives, and may be it is from the subject of change in particular (5) verses.

These results were reached after discussing the interpreters' sayings in each of the verses that include under this rule.

Keywords: Connecting adjectives, a matter of contradiction, the Holy Quran

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أما بعد:

فإن القرآن الكريم قد نزل بلغة العرب، وجرى مجاريهم في الخطاب؛ لذا كان لا بد لمن يتصدى لتفسير القرآن الكريم تفسيراً دقيقاً من الاعتماد على العربية، وفهم أساليبها والنفوذ إلى خصائص التعبير فيها^(١).

وعطف الشيء على نفسه بلفظين مختلفين أسلوب عربي معروف؛ لأن المغايرة في اللفظ ربما نزلتها العرب كمغايرة المعنى؛ وهذا الأسلوب موجود أيضاً في القرآن الكريم^(٢).

قال الشنقيطي رحمته الله: «الشيء الواحد إذا عبر عنه بصفتين مختلفتين جاز عطفه على نفسه تنزيلاً للتغاير بين الصفات منزلة التغاير في الذوات؛ ومن أمثلة ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ۝ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ۝ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ۝ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ۝﴾ [الأعلى: ١-٤]، فالموصوف واحد والصفات مختلفة، وقد ساغ العطف لتغاير الصفات. ونظير ذلك من كلام العرب قول الشاعر^(٣):

(١) ينظر: الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، د. محمد الشايع (ص ١٣).

(٢) ينظر: العذب النمير، الشنقيطي (٢٩٢/٥).

(٣) البيت في الكشف والبيان، الثعلبي (١/١٤٠)؛ والجامع لأحكام القرآن، القرطبي (٢/١٠٧)؛ والبحر المحيط، أبو حيان (١/٣٦٠)؛ والدر المصون، السمين الحلبي (١/٣٥٩)؛ وخزانة =

إلى المَلِكِ الْقَرْمِ وابنِ الْهُمَامِ * وليثِ الْكَتَيْبَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ^(١)
لذا رأيت الكتابة عن هذا الموضوع في هذا البحث المختصر الذي جعلت
عنوانه: «قاعدة عطف الصفات بعضها على بعض في القرآن الكريم - دراسة نظرية
تطبيقية».

فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي
والشيطان، والله ورسوله بريئان.

* مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث أنه عند النظر في عطف بعض الأسماء بعضها على بعض
في القرآن الكريم؛ نجد من المفسرين من يقول: بأن العطف المذكور من باب عطف
الصفات بعضها على بعض، ونجد فريقاً آخر من المفسرين يقول: إن العطف ليس
عطف صفات وإنما هو من باب المغايرة بالذات؛ مما يستلزم معه دراسة تلك
الأسماء؛ للوصول إلى القول الراجح في العطف المذكور في الآية، هل هو من باب
عطف الصفات بعضها على بعض، أو أن العطف من باب المغايرة بالذات.

* أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١ - التعرف على قاعدة عطف الصفات بعضها على بعض في القرآن الكريم، من

=الأدب، البغدادي (١/٤٢٩) من غير نسبة.

وسيمر الاستشهاد به كثيراً من المفسرين في هذا البحث.

(١) أضواء البيان، الشنقيطي (٧/١٩٧، ١٩٨).

حيث بيان المراد بالقاعدة، ودليلها، واعتماد أهل العلم لها.
٢- دراسة الأمثلة المندرجة تحت هذه القاعدة، والتي ذكر المفسرون أن العطف فيها من قبيل عطف الصفات بعضها على بعض؛ لتحقيق القول في تلك الأمثلة؛ واندرجها تحت هذه القاعدة.

* حدود البحث:

اقتصرت في هذا البحث على دراسة كل صفتين أو أكثر اجتماعاً في آية واحدة؛ وذكر أهل العلم أن العطف فيها من قبيل عطف الصفات بعضها على بعض.

* الدراسات السابقة:

لم أقف - حسب اطلاعي القاصر - على من أفرد هذه القاعدة بالدراسة بنفس الطريقة التي سلكتها في هذا البحث؛ بحيث تجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية لهذه القاعدة، والقاعدة ذكرها د. خالد السبت في كتابه قواعد التفسير؛ وتكلم عليها في صفحتين فقط؛ وذلك بذكر معنى القاعدة، وبعض الأمثلة عليها^(١).

* منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج التحليلي المقارن.

إجراءات البحث:

ويمكن تلخيص إجراءات البحث بالآتي:

١- جمع المادة العلمية لهذا البحث؛ وذلك بالرجوع لكتب التفسير التي ذكرت القاعدة.

(١) ينظر: قواعد التفسير، د. خالد السبت (١/ ٤٣٢، ٤٣٣).

٢- دراسة الآيات المندرجة تحت هذه القاعدة، والتي بلغ عددها (٢٠) آية، دراسة تحليلية مقارنة، وتقسيم آراء المفسرين في كل مثال إلى رأيين: الرأي الأول: أن العطف عطف صفات، والثاني أن العطف ليس عطف صفات وإنما هو من باب المغايرة بالذات؛ ثم الترجيح بين الرأيين اعتماداً على كلام المفسرين وأدلتهم.

٣- ترتيب الآيات حسب ورودها في المصحف.

٤- عزو الآيات وترقيمها؛ بذكر اسم السورة مع رقم الآية ووضعها بين قوسين وذلك بعد نهاية الآية المنقولة، فمثلاً: الآية الخامسة من سورة البقرة يكون عزوها هكذا [البقرة: ٥]، مع التزام رسم المصحف العثماني معتمداً في نسخ نص الآية من مصحف المدينة، في جميع الآيات الواردة في ثنايا البحث، إلا عند إيراد بعض القراءات الأخرى.

٥- عزو القراءات القرآنية إلى مصادرها المعتمدة مع بيان المتواتر منها والشاذ.

٦- تخريج الأحاديث النبوية والآثار من مصادرها المعتمدة والحكم عليها من خلال أقوال أهل العلم.

٧- توثيق الآيات الشعرية من دواوين قائلها إن وجدت، وإلا من كتب التفاسير والمعاجم، مع عزوها لقائلها.

٨- ختم البحث بخاتمة أذكر فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها.

٩- تزويد البحث بفهرس المصادر والمراجع.

* خطة البحث:

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع، على النحو الآتي:

- المقدمة: وتتضمن أهمية البحث وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، وأهداف البحث، وحدود البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءات البحث، وخطة البحث.
- المبحث الأول: دراسة نظرية لقاعدة عطف الصفات بعضها على بعض في القرآن الكريم وفيه ثلاثة مطالب:
 - المطلب الأول: معنى القاعدة.
 - المطلب الثاني: دليل القاعدة.
 - المطلب الثالث: اعتماد أهل العلم للقاعدة.
- المبحث الثاني: دراسة تطبيقية للآيات التي قيل إن العطف فيها من قبيل عطف الصفات بعضها على بعض.
- الخاتمة.
- فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول

دراسة نظرية لقاعدة عطف الصفات بعضها على بعض في القرآن الكريم

وفيه ثلاثة مطالب:

* المطلب الأول: معنى القاعدة.

الأصل في باب العطف أن لا يعطف الشيء على نفسه وإنما يعطف على غيره، وقد تتكرر الصفات لموصوف واحد بعطف بعضها على بعض بحرف الواو، مما يجعل البعض يظن أن العطف لموصوف متعدد؛ بحيث تكون كل صفة عائدة إلى موصوف آخر؛ وهذا ليس بلازم؛ لأنه يجوز عطف الصفات بعضها على بعض مع كون الموصوف واحداً^(١).

قال ابن تيمية رحمه الله: «الشيء الواحد إذا كان له وصفان كبيران فهو مع وصف واحد كالشيء الواحد، ومع الوصفين بمنزلة الاثنين؛ حتى لو كثرت صفاته لتنزل منزلة أشخاص^(٢)»^(٣).

- (١) ينظر: نتائج الفكر، السهيلي (ص ١٨٦)، وقواعد التفسير، د. خالد السبت (١/٤٣٢).
- (٢) قال الشنقيطي رحمه الله: «وقد تقرر في فن العربية أن الشيء الواحد إذا وصف بصفات مختلفة يجوز عطفه على نفسه نظراً إلى اختلاف صفاته، وتزيلاً لتغاير الصفات منزلة تغاير الذوات». العذب النمير (١/٨٨، ٨٩).
- (٣) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٩/٣١٨).

* المطلب الثاني: دليل القاعدة.

لعلّ مما يستدل به لهذه القاعدة؛ حديث أبي سعيد بن المعلى رضي الله عنه قال: (كنت أصلي فدعاني النبي صلى الله عليه وسلم فلم أجه قلت يا رسول الله إني كنت أصلي، قال: ألم يقل الله: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤] ثم قال: ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قبل أن تخرج من المسجد، فأخذ بيدي فلما أردنا أن نخرج قلت يا رسول الله: إنك قلت: لأعلمنك أعظم سورة من القرآن، قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته^(١).

قال التُّورِبَشْتِي رحمته الله: «فإن قيل كيف يصح عطف القرآن على السبع المثاني وعطف الشيء على نفسه مما لا يكاد يصح؟ قلنا: ليس من باب عطف الشيء على نفسه، وإنما هو باب ذكر الشيء بوصفين أحدهما معطوف على الآخر، والتقدير: آتيانك ما يقال له السبع المثاني والقرآن العظيم، أي: الجامع لهذين النعتين»^(٢). وقال العظيم آبادي رحمته الله: «والقرآن العظيم عُطِفَ على السبع، عطف صفة على صفة»^(٣).

- (١) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: فضل فاتحة الكتاب، (٤/١٩١٣)، (٤٧٢٠هـ).
- (٢) الميسر في شرح مصابيح السنة، التُّورِبَشْتِي (٢/٤٩١).
- (٣) عون المعبود، العظيم آبادي (٤/٢٣٣).



* المطلب الثالث: اعتماد أهل العلم للقاعدة.

هذه القاعدة من القواعد التي استعملها كثير المفسرين مختلفين في طرق اعتمادها؛ فمن العلماء من يعمل بمضمون القاعدة وإن لم يصرح بلفظها، ومنهم من يُنصُّ عليها مستشهداً بها على صحة القول الذي اختاره.

وقد تنوعت عبارات أهل العلم في التعبير عن القاعدة، ومن العبارات التي استخدموها: «عطف بالواو وهو يريد واحداً»^(١)، و«عطف بالواو، وذلك كله من صفة واحد»^(٢)، و«عطف صفة على صفة لشيء واحد»^(٣)، و«عطف أحد الوصفين على الآخر»^(٤)، و«عطفه عطف الصفات»^(٥)، و«من عطف صفات الموصوف الواحد»^(٦)، و«العطف هنا من باب عطف الصفات المتغايرات، الواردة على شيء واحد وموصوف واحد»^(٧)، و«العطف مشعر بالتغاير، وهو من عطف الصفات»^(٨)، و«العطف لجعل تغاير الوصفين كتغاير الذاتين»^(٩)، و«نزل تغاير المفهوم منزلة تغاير

(١) ينظر: معاني القرآن، الفراء (٢/٥٨).

(٢) ينظر: جامع البيان، الطبري (١/٦٧٨).

(٣) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية (٨/١٠٩).

(٤) ينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي (٥/١٨٨).

(٥) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي (٢/١٤٣).

(٦) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور (٢١/٢٩٤).

(٧) ينظر: تيسير الكريم الرحمن، ابن سعدي (٥٢٥).

(٨) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان (٨/٢٣٥).

(٩) ينظر: عناية القاضي، الشهاب الخفاجي (٩/٩٩).

الذات»^(١)، و«الشيء يعطف على نفسه بألفاظ مختلفة إذا كانت الصفات مختلفة،
نزلوا تغيير الصفات منزلة تغيير الألفاظ»^(٢).

(١) ينظر: روح المعاني، الألويسي (١/٣٤٠).

(٢) ينظر: العذب النمير، الشنقيطي (٢/٢٤١، ٢٤٢).

المبحث الثاني

دراسة تطبيقية للآيات التي قيل إن العطف فيها من قبيل عطف الصفات بعضها على بعض

* الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِ
هَرُوتَ وَمَرْوَتَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

اختلف أهل العلم رحمهم الله في عطف الذي أنزل على الملكين على السحر في الآية
الكريمة إلى رأيين:

الرأي الأول: أن عطف الذي أنزل على الملكين على السحر من باب عطف
الصفات.

قال الألوسي رحمهم الله: «﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ المراد الجنس، وهو عطف على
السحر وهما واحد؛ إلا أنه نزل تغاير المفهوم منزلة تغاير الذات كما في قوله:

إلى المَلِكِ الْقَرَمِ وابنِ الْهَمَامِ»^(١).

واختار هذا الرأي: البيضاوي، وأبو السعود رحمهم الله^(٢).

وهو الذي يفهم من كلام ابن عاشور رحمهم الله^(٣).

الرأي الثاني: أن عطف الذي أنزل على الملكين على السحر من باب التغاير

(١) تقدّم في مقدمة البحث.

(٢) روح المعاني، الألوسي (١/٣٤٠).

(٣) ينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي (١/٩٧)؛ وإرشاد العقل السليم، أبو السعود (١/١٣٨).

(٤) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور (١/٦٣٩).

بالذات وليس من عطف الصفات.

قال محيي الدين شيخ زاده رحمته الله: «والمراد بالسحر وبما أنزل إما واحد بالذات، والعطف لتغايرهما بحسب الوصف والاعتبار...، أو المراد بما أنزل نوع من السحر فهما متغايران ذاتاً»^(١).

وقد اختلف أهل العلم على هذا الرأي في المراد بالذي أنزل على الملكين هل هو من السحر أم لا على قولين:

القول الأول: أن الذي أنزل على الملكين ليس من السحر.

قال الواحدي رحمته الله: «﴿وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ علما وألهما، وقذف في قلوبهما من علم التفرقة بين المرء وزوجه، وهو رقية وليس بسحر، والرخصة في الرقية واردة؛ فقد روى عوف الأشجعي رحمته الله أنه قال: «كنا نرقي في الجاهلية، فقلنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كيف ترى في ذلك؟ فقال: اعرضوا علي رفاقكم، لا بأس بالرقى ما لم يكن شرك»^(٢).

وقال أبو حيان رحمته الله: «وظاهر العطف التغاير، فلا يكون ما أنزل على الملكين سحراً»^(٣).

القول الثاني: أن الذي أنزل على الملكين من السحر.

وقد تنوعت عبارات القائلين بهذا القول في تعيين هذا النوع من السحر.

(١) حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي (١/١٩٧).

(٢) أخرجه مسلم كتاب السلام، باب: لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك (٤/١٧٢٧)، (ح ٢٢٠٠).

(٣) البسيط، الواحدي (٢/١٩٥).

(٤) البحر المحيط، أبو حيان (١/٤٩٧).

فذهبت طائفة إلى أن الذي أنزل على الملكين نوع آخر من السحر أقوى منه؛ فيكون عطفه عليه من باب عطف الخاص العام.

قال البيضاوي رحمته الله: «والعطف لتغاير الاعتبار، أو المراد به نوع أقوى منه»^(١).

قال ابن التمجيد معلقاً على كلام البيضاوي رحمته الله: «قوله: أو المراد: أي ما أنزل على الملكين نوع أقوى منه أي: السحر؛ فعلى هذا يكون ﴿وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ عطف الخاص على العام ذكره مع دخوله في المعطوف عليه إشعاراً بأن هذا النوع من السحر لقوته كأنه خارج عن جنس السحر»^(٢).

وذهب بعض أهل العلم أن الذي أنزل على الملكين هو التفرقة بين المرء وزوجه.

قال ابن الجوزي رحمته الله: «وفي الذي أنزل على الملكين قولان: ...، الثاني: أنه التفرقة بين المرء وزوجه لا السحر، روي عن مجاهد، وقتادة، وعن ابن عباس كالقولين، قال الزجاج: وهذا من باب السحر أيضاً»^(٣).

قال ابن عاشور رحمته الله: «﴿وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ قيل: أريد من السحر أخف مما وضعته الشياطين على عهد سليمان؛ لأن غاية ما وصف به هذا الذي ظهر ببابل في زمن هذين المعلمين أنه يفرق بين المرء وزوجه؛ وذلك ليس بكفر وفيه ضعف»^(٤).

(١) أنوار التنزيل، البيضاوي (١/٩٧)،

(٢) حاشية ابن التمجيد على تفسير البيضاوي (١/٨٢، ٨٣)، وينظر: إرشاد العقل السليم، أبو السعود (١/١٣٨)؛ وروح المعاني، الألويسي (١/٣٤٠).

(٣) زاد المسير، ابن الجوزي (١/١٢٣). ولم أفق على كلام الزجاج في معاني القرآن.

(٤) التحرير والتنوير، ابن عاشور (١/٦٣٩).

والذي يظهر - والله أعلم - أن الذي أنزل على الملكين نوع آخر من السحر^(١)،
والعطف في قوله: ﴿السِّحْرَ وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ من عطف الخاص على العام اعتناء
به^(٢)، وليس من عطف الصفات بعضها على بعض كما عليه أصحاب الرأي الأول.
- والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

* الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِبَيِّنَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ
بِالْآخِرَةِ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

اختلف أهل العلم رحمهم الله في عطف الذين لا يؤمنون بالآخرة على الذين كذبوا
بآياتنا في الآية الكريمة إلى رأيين:

الرأي الأول: أن عطف الذين لا يؤمنون بالآخرة على الذين كذبوا بآياتنا من باب
عطف الصفات.

قال أبو حيان رحمهم الله: «ويحتمل أن يكون العطف من تغاير الصفات والموصوف
واحد، وهو قول أكثر الناس^(٣)»^(٤).

(١) قال ابن سعدي رحمهم الله: «اتبع اليهود السحر الذي أنزل على الملكين الكائنين بأرض بابل من
أرض العراق، أنزل عليهما السحر امتحانا وابتلاء من الله لعباده فيعلمانهم السحر». تيسير
الكريم الرحمن (ص ٦١).

(٢) ينظر: قواعد التفسير، د. خالد السبت (١/ ٤٣٠).

(٣) اختاره: أبو السعود، والقونوي، والشوكاني، والألوسي، وابن عاشور رحمهم الله.

ينظر: إرشاد العقل السليم، أبو السعود (٣/ ١٩٧)؛ وحاشية القونوي (٨/ ٢٩٧)؛ وفتح
القدير، الشوكاني (٢/ ٢٤٦)؛ وروح المعاني، الألوسي (٨/ ٥٣)؛ والتحرير والتنوير،
ابن عاشور (٨/ ١٥٥).

(٤) البحر المحیط، أبو حيان (٤/ ٢٤٩، ٢٥٠).

وقال الشنقيطي رحمته الله: «ظاهر العطف أنهما طائفتان، والتحقيق: أنهما طائفة واحدة، إلا أن المعروف في علم العربية أن الشيء يعطف على نفسه بألفاظ مختلفة إذا كانت الصفات مختلفة، نزلوا تغاير الصفات منزلة تغاير الألفاظ، فعطفوه على نفسه؛ نظراً إلى تغاير الصفات؛ لأن صفة التكذيب بآياتنا، وصفة عدم الإيمان بالآخرة متغايرتان، فصار الموصوف كأنه متغاير لتغاير الصفات، ومن أمثلة هذا في كلام العرب: قول الشاعر:

إلى السيد القرم وابن الهمام * وليث الكتيبة في المزدحم^(١)
الرأي الثاني: أن عطف الذين لا يؤمنون بالآخرة على الذين كذبوا بآياتنا، ليس من باب عطف الصفات، وإنما هو باب المغايرة بالذات.

قال أبو حيان رحمته الله: «الظاهر في العطف أنه يدل على مغايرة الذوات و﴿الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ يعم جميع من كذب الرسول وإن كان مقراً بالآخرة، كأهل الكتاب و﴿الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ قسم من المكذبين بالآيات وهم عبدة الأوثان»^(٢).
واعترض عليه الألوسي رحمته الله بقوله: «وزعم بعضهم أن المراد بالموصول الأول: المكذبون مع الاقرار بالآخرة، كأهل الكتابين، وبالموصول الثاني: المكذبون مع إنكار الآخرة، ولا يخفى ما فيه»^(٣).

والذي يظهر - والله أعلم - أن عطف الذين لا يؤمنون بالآخرة على الذين كذبوا

(١) تقدّم في مقدمة البحث.

(٢) العذب النمير، الشنقيطي (٢/٢٤١، ٢٤٢).

(٣) البحر المحيط، أبو حيان (٤/٢٤٩).

(٤) روح المعاني، الألوسي (٨/٥٣).

بآياتنا من باب عطف الصفات كما عليه أصحاب الرأي الأول، وهو قول جمهور المفسرين. - والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

*** الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَرِّى سَوَاءَ تَكْمُمْ وَرِدِشًا ط﴾ [الأعراف: ٢٦].**

المراد باللباس في الآية الكريمة: جميع ما يلبس ويستتر^(١)، واختلف أهل العلم ﷺ في عطف الريش عليه في الآية الكريمة إلى رأيين:

الرأي الأول: أن عطف الريش على اللباس من باب عطف الصفات.

قال السمين ﷺ: «قوله: ﴿ وَرِدِشًا ط﴾ يحتمل أن يكون من باب عطف الصفات، والمعنى: أنه وصف اللباس بشيئين: مواراة السوءة والزينة^(٢)». واختاره الألوسي ﷺ، وصححه القونوي ﷺ^(٣).

الرأي الثاني: أن عطف الريش على اللباس ليس من باب عطف الصفات، وإنما هو باب المغايرة بالذات.

قال أبو حيان ﷺ: «عطف الريش على ﴿ لِبَاسًا ﴾ يقتضي المغايرة، وأنه قسيمٌ للباس لا قسم منه^(٤)».

وقال ابن عاشور ﷺ: «وعطف: ﴿ وَرِدِشًا ط﴾ على ﴿ لِبَاسًا يُؤَرِّى سَوَاءَ تَكْمُمْ ﴾ عطفَ

(١) ينظر: الكشف والبيان، الثعلبي (٤/٢٢٥)؛ والتحرير والتنوير، ابن عاشور (٨/٧٥).

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي (٥/٢٨٦).

(٣) ينظر: روح المعاني، الألوسي (٨/١٠٣).

(٤) ينظر: حاشية القونوي (٨/٣٦٤).

(٥) البحر المحيط، أبو حيان (٤/٢٨٣).

صنف على صنف، والمعنى يَسْرُنَا لَكُمْ لِبَاسًا يَسْتَرِكُمْ، ولباسًا تَتَزَيَّنُونَ بِهِ^(١).
وقد اختلف أهل العلم ﷺ على هذا الرأي في المراد الريش على أقوال:
القول الأول: أن المراد بالريش لباس الزينة والجمال.

قال الزمخشري ﷺ: «والريش لباس الزينة، استعير من ريش الطير؛ لأنه لباسه وزينته، أي أنزلنا عليكم لباسين: لباسًا يوارى سواتكم، ولباسًا يزينكم؛ لأن الزينة غرض صحيح، كما قال تعالى: ﴿لِتَرْكُوبُهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨]^(٢).
وقال ابن كثير ﷺ: «فاللباس المذكور هاهنا لستر العورات - وهي السوات والرياش والريش: هو ما يتجمل به ظاهرًا، فالأول من الضروريات، والريش من التكملات والزيادات»^(٣).

وهذا القول عليه أكثر أهل العلم^(٤).

القول الثاني: أن المراد بالريش المال.

قال البغوي ﷺ: «﴿وَرِيشًا﴾ يعني: مالاً في قول ابن عباس ومجاهد والضحاك والسدي: يقال: تريش الرجل إذا تمول»^(٥).

(١) التحرير والتنوير، أبو حيان (٧٤ / ٨).

(٢) الكشاف، الزمخشري (٩٣ / ٢).

(٣) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (٣ / ٣٩٩، ٤٠٠).

(٤) ينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي (٩ / ٣)؛ وإرشاد العقل السليم، أبو السعود (٣ / ٢٢٢)؛
وتيسير الكريم الرحمن، ابن سعدي (ص ٢٨٥)؛ والتحرير والتنوير، ابن عاشور
(٧٤ / ٨).

(٥) معالم التنزيل، البغوي (٣ / ٢٢٢).

القول الثالث: أن المراد بالريش العموم فيدخل فيه لباس الزينة والمال وغيرهما.

قال الواحدي رحمته الله: «﴿وَرِيشًا﴾ أي مالاً، وما تتجملون به من الثياب الحسنة»^(١).
وقال أبو حيان رحمته الله: «والريش: عبارة عن سعة الرزق، ورفاهية العيش ووجود اللبس، والتمتع»^(٢).

فهذه أشهر الأقوال التي ذكرها أهل العلم رحمته الله على الرأي الثاني. والذي يظهر - والله أعلم - أن عطف الريش على اللباس، يحتمل أن يكون من عطف الصفات، فيكون اللباس موصوفاً بشيئين مواراة السوءة والزينة، ويحتمل أن يكون من عطف الشيء على غيره: أي: أنزلنا لباسين لباس مواراة ولباس زينة. - والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

* الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ غَرَّ هَتُّوْلَاءِ دِينُهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٩].

المراد بالمنافقين في الآية الكريمة الذين أظهروا الإيمان وأبطنوا الكفر، وقد اختلف أهل العلم رحمته الله في عطف الذين في قلوبهم مرض عليه إلى رأيين:

الرأي الأول: أن عطف الذين في قلوبهم مرض على المنافقين من باب عطف الصفات.

قال القرطبي رحمته الله: «وقيل: هما واحد، وهو أولى؛ ألا ترى إلى قوله رحمته الله: ﴿الَّذِينَ

(١) الوجيز، الواحدي (١/٣٩٠).

(٢) البحر المحيط، أبو حيان (٤/٢٨٣).

يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴿ [البقرة: ٣]، ثم قال: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ [البقرة: ٤]، وهما لواحد^(١).

وقال الشنقيطي رحمته الله: «قال بعض العلماء: ﴿ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ هم نفس المنافقين، وإنما كان العطف نظراً إلى مغايرة الصفات، كأنه يقول: الجامعون بين النفاق ومرض القلوب قالوا كذا وكذا، ومعلوم في اللغة العربية التي نزل بها القرآن أن عطف الشيء على نفسه مذكوراً بصفات مختلفة نظراً إلى أن تغاير الصفات كتغاير الذات أسلوب عربي معروف في كلام العرب، وهو موجود بكثرة في القرآن؛ كقوله في أول سورة البقرة: ﴿ ذَلِكَ لِكِتَابٍ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [البقرة: ٢-٣]، ثم قال: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ [البقرة: ٤]، والمعطوفون هم الأولون، إلا أن الصفات اختلفت فجاء العطف نظراً لتغاير الصفات...؛ ومما يؤيد هذا القول: أن الله وصف المنافقين بأن في قلوبهم مرضاً في قوله: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة: ١٠]، وهي في المنافقين بلا نزاع^(٢).

الرأي الثاني: أن عطف الذين في قلوبهم مرض على المنافقين ليس من عطف الصفات، وإنما هو باب المغايرة بالذات.

قال ابن عاشور رحمته الله: «وأما الذين في قلوبهم مرض، وهم طائفة غير المنافقين^(٣). وفي المراد بهم أقوال:

(١) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (٤٤/١٠). وينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي (٦٣/٣).

(٢) العذب النмир، الشنقيطي (١٠٤/٥).

(٣) التحرير والتنوير، ابن عاشور (٣٨/١٠).

القول الأول: أنهم المشركون؛ إذ لا مرض في القلوب أكبر من انطوائها على الشرك بالله^(١).

وهذا القول مروى عن الحسن رضي الله عنه.

واعترض عليه أبو حيان رضي الله عنه بقوله: «وعن الحسن هم المشركون، ويبعد هذا؛ إذ لا يتَّصف المشركون بالنفاق؛ لأنهم مجاهرون بالعداوة لا منافقون»^(٢).

القول الثاني: أن الذين في قلوبهم مرض: الشاكون، وهم دون المنافقين؛ لأنهم حديثو عهد بالإسلام، وبقي في قلوبهم شبهة.

قال السمعاني رضي الله عنه: «هؤلاء قوم كانوا أسلموا بمكة ولم يهاجروا، فكان في قلوبهم بعض الريب، فخرجوا مع المشركين وقالوا: إن نرى مع محمد قوة انتقلنا إليه، فلما رأوا قلة المؤمنين وضعف شوكتهم قالوا هذا القول»^(٣).

وهذا القول اختاره أكثر المفسرين^(٤).

القول الثالث: أنهم اليهود.

قال الشوكاني رضي الله عنه: «ولا يبعد أن يراد بهم اليهود الساكنون في المدينة وما حولها،

(١) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان (٥٠١/٤)؛ والعذب النмир، الشنقيطي (١٠٦/٥).

(٢) ينظر: زاد المسير، ابن الجوزي (٣٦٨/٣).

(٣) البحر المحيط، أبو حيان (٥٠١/٤).

(٤) تفسير السمعاني (٢٧١/٢).

(٥) ينظر: جامع البيان، الطبري (٢٢٦/١١)؛ والوجيز، الواحدي (٤٤٤/١)؛ ومعالم التنزيل،

البغوي (٣٦٧/٣)؛ وأنوار التنزيل، البيضاوي (٦٣/٣)؛ وروح المعاني، الألوسي

(١٠٦/١٠)؛ والتحرير والتنوير، ابن عاشور (٣٨/١٠).

وأهمهم والمنافقون من أهل المدينة قالوا هذا المقالة عند خروج المسلمين إلى بدر، لما رأوهم في قلة من العدد وضعف من العدد»^(١).

القول الرابع: العموم، فيشمل كل من تقدّم أو أكثرهم.

قال ابن عطية رحمته الله: «والنفاق أخص من مرض القلب؛ لأن مرض القلب يطلق على الكافر، وعلى من اعترضته شبهة، وعلى من بينهما، وكني بالقلوب عن الاعتقادات إذ القلوب محلها»^(٢).

وقال الشنقيطي رحمته الله: «اختلف العلماء في المراد بالذين في قلوبهم مرض على أقوال متقاربة لا يكذب بعضها بعضاً»^(٣).

وبعد أن ذكر الأقوال في الذين في قلوبهم مرض أتبعها بقوله: «وعلى كل حال فلما التقى المسلمون والمشركون يوم بدر، كان الذين في قلوبهم مرض من المنافقين، أو المشركين، أو هؤلاء النفر القليلين الذين آمنوا إيماناً ضعيفاً في مكة وخرجوا مع الكفار يوم بدر وقتلوا كفاراً - والعياذ بالله - قالوا: ﴿عَرَّهْتُؤْلَاءِ دِينُهُمْ﴾»^(٤).

والذي يظهر - والله أعلم - أنه يحتمل أن يكون العطف في قوله: ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ من باب عطف الصفات، ويحتمل أن يكون من باب التغاير بالذات، والعموم يشمل جميع ما ذكر - والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

(١) فتح القدير، الشوكاني (٢/٤٥٤).

(٢) المحرر الوجيز، ابن عطية (٦/٣٣٨).

(٣) العذب النмир، الشنقيطي (٥/١٠٤).

(٤) المصدر السابق (٥/١٠٧).

* الآية الخامسة: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا
وَاطْمَأَنُّوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ﴾ [يونس: ٧].

اختلف أهل العلم رحمهم الله في عطف الغافلين عن آيات الله على الذين لا يرجون لقاء
الله، والذين اطمأنوا بالحياة الدنيا إلى رأيين:

الرأي الأول: أن عطف الغافلين عن آيات الله على الذين لا يرجون لقاء الله،
والذين اطمأنوا بالحياة، من باب عطف الصفات.

قال ابن جزى رحمهم الله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ﴾ يحتمل أن تكون هي الفرقة
الأولى؛ فيكون من عطف الصفات^(١).

وقال السمين الحلبي رحمهم الله: «وقوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ﴾ يحتمل أن يكون من باب
عطف الصفات، بمعنى أنهم جامعون بين عدم رجال لقاء الله وبين الغفلة عن
الآيات»^(٢).

وقال الألوسي رحمهم الله: «والعطف لمغايرة الوصف المذكور لما قبله من الأوصاف،
وفي ذلك تنبيه على أنهم جامعون لهذا وتلك، وأن كل واحد منهما متميز مستقل
صالح لأن يكون منشأ للذم والوعيد»^(٣).

الرأي الثاني: أن عطف الغافلين عن آيات الله على الذين لا يرجون لقاء الله،

(١) التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزى (٢/ ٩٠). وينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي (٣/ ١٠٦)؛
والبحر المحيط، أبو حيان (٥/ ١٣١).

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي (٦/ ١٥٤).

(٣) روح المعاني، الألوسي (١١/ ٧٣). وينظر: إرشاد العقل السليم، أبو السعود (٤/ ١٢٣)؛
والتحريير والتنوير، ابن عاشور (١١/ ١٠٠).

والذين اطمأنوا بالحياة، ليس من باب عطف الصفات، وإنما هو من باب المغايرة بالذات.

قال ابن عطية رحمته الله: «**﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ﴾** يحتمل أن يكون ابتداء إشارة إلى فرقة أخرى من الكفار، وهؤلاء على هذا التأويل أضل صفقة؛ لأنهم ليسوا أهل دنيا بل أهل غفلة فقط»^(١).

وقال أبو حيان رحمته الله: «والظاهر أن قوله: **﴿وَالَّذِينَ هُمْ﴾** هو قسم من الكفار غير القسم الأول، وذلك لتكرير الموصول، فيدل على المغايرة، ويكون معطوفاً على اسم **﴿إِنَّ﴾** ويكون **﴿أُولَئِكَ﴾** [يونس: ٨]، إشارة إلى صنف الكفار: ذي الدنيا المتوسع فيها الناظر في الآيات، فلم يؤثر عنده رجاء لقاء الله، بل رضي بالحياة الدنيا لتكذيبه بالبعث والجزاء، والعدم التوسع الغافل عن آيات الله الدالة على الهداية»^(٢).

وقال البيضاوي رحمته الله: «العطف إما لتغاير الوصفين...، وإما لتغاير الفريقين: والمراد بالأوليين من أنكر البعث ولم ير إلا الحياة الدنيا، وبالأخريين من ألهاه حب العاجل عن التأمل في الآجل والاعداد له»^(٣).

قال الشهاب الخفاجي رحمته الله معلقاً على كلام البيضاوي رحمته الله: «قوله: (وإما لتغاير الفريقين إلخ) أي: هما فريقان من الكفرة متغايران فلذا عطفنا، فالأول المشركون المنكرون للأخرة، والثاني أهل الكتاب مثلاً الذين ألهاهم حب الدنيا والرياسة عن

(١) المحرر الوجيز، ابن عطية (٧/١٠٩). وينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي (٢/٩٠).

(٢) البحر المحيط، أبو حيان (٥/١٣١). وينظر: الدر المصون، السمين الحلبي (٦/١٥٤).

(٣) أنوار التنزيل، البيضاوي (٣/١٠٦).

الإيمان والاستعداد للآخرة»^(١).

واعترض عليه الألو سي عليه السلام بقوله: «وكونه لتغاير الفريقين، بأن يراد من الأو كين من أنكرو البعث ولم يرد إلا الحياة الدنيا، وبالأخرين من ألهاه حب العاجل عن التأمل في الآجل والإعداد له، كأهل الكتاب الذين ألهاهم حب الدنيا والرياسة عن الإيمان والاستعداد للآخرة، بعيد غاية البعد في هذا المقام»^(٢).

والذي يظهر - والله أعلم - أن العطف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غٰفِلُونَ﴾ [يونس: ٧]. من باب عطف الصفات بعضها على بعض كما عليه أصحاب الرأي الأول؛ ويشهد لهذا إتباعه باسم الإشارة في قوله: ﴿أُولَٰئِكَ مَأْوَهُم نَارٌ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [يونس: ٨].

قال ابن عاشور عليه السلام: «وأعقب ذلك باسم الإشارة لزيادة إحصاء صفاتهم في أذهان السامعين، ولما يؤذن به مجيء اسم الإشارة مبتدأ عقب أوصاف من التنبيه على أن المشار إليه جدير بالخبر من أجل تلك الأوصاف كقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]»^(٣) - والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

*** الآية السادسة: قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَىٰ وَالْأَصْمَىٰ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ ۗ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [هود: ٢٤].**

الفريقان المذكوران في الآية هما: المؤمن والكافر، ولو عددنا الواوين الداخلتين

(١) عناية القاضي، الشهاب الخفاجي (٥/١٣، ١٤). وينظر: حاشية القونوي (٩/٣٩٩).

(٢) روح المعاني، الألو سي (٨/٥٣). وينظر: إرشاد العقل السليم، أبو السعود (٤/١٢٣).

(٣) التحرير والتنوير، ابن عاشور (١١/١٠٠).

على الأصم والسميع من قبيل عطف الأفراد لكان الكلام عن أربعة أفراد هم: الأعمى والأصم والسميع والبصير، ولو جعلناهما من قبيل عطف الصفات؛ فإن الكلام يكون عن اثنين: أحدهما أعمى أصم، والآخر بصير سميع.

وبناء على ما تقدّم تقريره فإن أهل العلم ﷺ اختلفوا في عطف الأصم على الأعمى، وعطف السميع على البصير إلى رأيين:

الرأي الأول: أن عطف الأصم على الأعمى، وعطف السميع على البصير من باب عطف الصفات.

قال ابن جزي ﷺ: «وقيل التقدير: كالأعمى والأصم، والبصير والسميع، فالواو لعطف الصفات؛ فهو على هذا تمثيل للمؤمنين بمثال واحد وهو من جمع بين السمع والبصر، وتمثيل للكفار بمثال واحد وهو من جمع بين العمى والصمم»^(١).

وقال ابن جرير ﷺ: «فالأعمى والأصم، والبصير والسميع، في اللفظ أربعة، وفي المعنى اثنان. ولذلك قيل ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ وقيل: كالأعمى والأصم، والمعنى: كالأعمى الأصم، وكذلك قيل والبصير والسميع، والمعنى: البصير السميع، كقول القائل: قام الظريف والعاقل، وهو ينعت بذلك شخصًا واحدًا»^(٢).

وقال أبو السعود ﷺ: «والأنسب بما سبق من وصف الكفرة بعدم استطاعة السمع وبعدم الإبصار، أن يحمل على تشبيه الفريق الأول بمن جمع بين العمى والصمم، وتشبيه الفريق الثاني بمن جمع بين البصر والسمع، على أن تكون الواو في

(١) التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي (١٠٣/٢).

(٢) جامع البيان، الطبري (٣٧٧/١٢).

قوله تعالى: ﴿وَالْأَصْمُ﴾ وفي قوله: ﴿وَالسَّمِيعُ﴾ لعطف الصفة على الصفة؛ كما في قول من قال:

إلى المَلِكِ الْقَرْمِ وابنِ الْهُمَامِ * وليثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُزْدَحَمِ^(١)
وهذا الرأي اختيار جمهور المفسرين^(٢).

وقد أيدوا هذا الرأي بأنه يدل عليه قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ﴾، ولم يقل هل يستوون.

قال النحاس رحمته الله: «قال الضحاك: الأعمى والصم مثل للكافر، والبصير والسميع مثل للمؤمن؛ وهذا قول حسن يدل عليه قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾؛ فدل هذا على أن هذا لاثنين»^(٣).

الرأي الثاني: أن عطف الأصم على الأعمى، وعطف السميع على البصير ليس من باب عطف الصفات، وإنما هو من باب المغايرة بالذات.

قال القنوي رحمته الله: «فالعطف من قبيل عطف الذات على الذات بملاحظة تغاير

(١) تقدّم في مقدمة البحث.

(٢) إرشاد العقل السليم، أبو السعود (١٩٨/٤).

(٣) ينظر: معاني القرآن، الفراء (٧/٢)؛ وجامع البيان، الطبري (٢٢٦/١١)؛ ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج (٤٦/٣)؛ ومعاني القرآن، النحاس (٣٤١/٣)؛ والهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب (٣٣٧٤/٥)؛ والكشاف، الزمخشري (٣٦٧/٢)؛ وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير (٣١٥/٤)؛ وإرشاد العقل السليم، أبو السعود (١٩٨/٤)؛ وتيسير الكريم الرحمن، ابن سعدي (ص ٣٨٠).

(٤) معاني القرآن، النحاس (٣٤١/٣). وينظر: معاني القرآن للفراء، الفراء (٧/٢).

الصفة»^(١).

وقال ابن جزى رحمه الله: «شبه الكفار بالأعمى والأصم، وشبه المؤمنين بالبصير والسميع، فهو على هذا تمثيل للمؤمنين بمثاليين، وتمثيل للكافرين بمثاليين»^(٢).
وقال السمين الحلبي رحمه الله: «وقوله: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى﴾ يجوز أن يكون من باب تشبيه شيئين بشيئين، فقابل العمى بالبصر، والصمم بالسمع، وهو من الطباق»^(٣).

وهذا الرأي اختاره: الثعالبي، ومحمد رشيد رحمه الله.

وقدمه ابن عطية رحمه الله، وأجازه: البيضاوي رحمه الله.

والذي يظهر - والله أعلم - أن العطف في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمِ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [هود: ٢٤]، من باب عطف الصفات بعضها على بعض كما عليه أصحاب الرأي الأول؛ ولو كان من باب عطف التغاير بالذات، وأنهم أربعة أعمى وأصم وسميع وبصير؛ لتناقض مع قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾. - والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

(١) حاشية القونوي (٥٩/١٠).

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزى (١٠٣/٢).

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي (١٥٤/٦).

(٤) ينظر: الجواهر الحسان، الثعالبي (٢٠٢/٢)؛ وتفسير المنار، محمد رشيد رضا (٥٠/١٢).

(٥) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية (٢٦٨/٧).

(٦) ينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي (١٣٢/٣).

* الآية السابعة: قوله تعالى: ﴿الْمَرَّةَ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ [الرعد: ١].

اختلف أهل العلم رحمهم الله في عطف الذي أنزل على الكتاب إلى رأيين:
الرأي الأول: أن عطف الذي أنزل على الكتاب من باب عطف الصفات.
قال الفراء رحمهم الله: «وإن شئت جعلت (الذي) خفضاً فخفضت (الحق) فجعلته من صفة الذي ويكون (الذي) نعتاً للكتاب مردوداً عليه وإن كانت فيه الواو كما قال الشاعر:

إلى المَلِكِ القَرَمِ وابنِ الهُمَامِ * وليثِ الكَتِيبَةِ في المُرْدَحَمِ^(١)
فعطف بالواو وهو يريد واحداً، ومثله في الكلام: أتانا هذا الحديث عن أبي حفص والفروق، وأنت تريد عمر بن الخطاب رحمهم الله»^(٢).
وقال ابن كثير رحمهم الله: «﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ﴾ أي: هذه آيات الكتاب، وهو القرآن...، ثم عطف على ذلك عطف صفات قوله: ﴿وَالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾»^(٣).
وهذا الرأي هو ما أجازته جمهور المفسرين^(٤).

واعترض عليه ابن جزي رحمهم الله بقوله: «﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ﴾ أي آيات هذه السورة...»

(١) تقدّم في مقدمة البحث.

(٢) معاني القرآن، الفراء (٥٨/٢).

(٣) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (٤٢٨/٤).

(٤) ينظر: جامع البيان، الطبري (٤٠٧/١٣)؛ ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج (١٣٥/٣)؛ والمحرر الوجيز، ابن عطية (١٠٩/٨)؛ وأنوار التنزيل، البيضاوي (١٨٠/٣)؛ والتحرير والتنوير، ابن عاشور (٧٨/١٣).

ويحتمل أن يريد القرآن على الإطلاق؛ وهذا بعيد لتكرار القرآن بعد ذلك^(١).
ويجاب عنه: بأن هذا من باب عطف الصفة على الصفة؛ فتكون كل صفة أفادت
معنىً جديداً، فلا تكرار حيثئذ، ويكون المعنى: تلك آيات الكلام الجامع بين كونه
كتاباً، وبين كونه منزلاً من ربك^(٢).

الرأي الثاني: أن عطف الذي أنزل على الكتاب ليس من باب عطف الصفات،
وإنما هو من باب المغايرة بالذات.

وفي المراد بهما أقوال:

القول الأول: أن المراد بالكتاب التوراة والإنجيل، والذي أنزل القرآن.
قال مكي بن أبي طالب رحمته الله: «﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ ﴾» هي آيات الكتاب التي أنزلت
قبل هذا الكتاب، الذي أنزلته إليك، أعني: بذلك: التوراة والإنجيل، قاله قتادة،
ومجاهد^(٣).

واعترض عليه ابن كثير رحمته الله بقوله: «﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ ﴾» أي: هذه آيات الكتاب،
وهو القرآن، وقيل: التوراة والإنجيل. قاله مجاهد وقاتدة، وفيه نظر بل هو بعيد^(٤).

القول الثاني: أن المراد بالكتاب السورة، والذي أنزل القرآن كله.
قال الزمخشري رحمته الله: «﴿ تِلْكَ ﴾» إشارة إلى آيات السورة؛ والمراد بالكتاب

(١) التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي (١٢٩/٢).

(٢) ينظر: الكتاب الفريد، المنتجب الهمداني (٦٤٤/٣)؛ وحاشية ابن التمجيد (٤٤٥/١٠).

(٣) الهداية، مكي بن أبي طالب (٣٦٦٠، ٣٦٦١). وينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي

(١٢٩/٢)؛ والبحر المحيط، أبو حيان (٣٥٣/٥).

(٤) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (٤٢٨/٤).

السورة، أي: تلك الآيات آيات السورة الكاملة العجيبة في بابها، ثم قال: ﴿وَالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ من القرآن كله^(١).

واختار هذا القول: ابن جزري، والسمين الحلبي، والشوكاني رحمهم الله^(٢).
واعترض عليه القونوي رحمهم الله بقوله: «وأريد به السورة فأفاد كمال هذا الجنس في السورة كذا قيل، ولا يخفى أن سورة يونس وسورة يوسف وغير ذلك من السور المصدرة بهذا العنوان كلها ينبغي ادعاء تلك المبالغة فيها، ولا يخفى ما فيه من التكلف، مع أنهم سكتوا عن بيان تلك المبالغة فيها، وتلك المبالغة متحققة في جميع السور ولا فضل لبعضها على بعض»^(٣).

القول الثالث: أن المراد بالكتاب القرآن، والذي أنزل جميع الشريعة.

قال ابن عطية رحمهم الله: «وقوله: ﴿وَالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ إذا أريد ﴿بِالْكِتَابِ﴾ القرآن فالمراد بـ ﴿وَالَّذِي أَنْزَلَ﴾ جميع الشريعة ما تضمنه القرآن منها وما لم يتضمنه»^(٤).

فهذه أشهر الأقوال التي ذكرت على هذا الرأي؛ وهي كما قال الألوسي رحمهم الله:
«ولكل وجهة»^(٥).

(١) الكشاف، الزمخشري (٤٨٢/٢).

(٢) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزري (١٢٩/٢)؛ والدر المصون، السمين الحلبي (٥/٧)؛ وفتح القدير، الشوكاني (٨٧/٣).

(٣) حاشية القونوي (٤٤٥/١٠). وينظر: إرشاد العقل السليم، أبو السعود (٢/٥).

(٤) المحرر الوجيز، ابن عطية (١٠٩/٨).

(٥) روح المعاني، الألوسي (٨٦/١٣).

والذي يظهر - والله أعلم - أن العطف في قوله تعالى: ﴿الْمَرَّةَ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ [الرعد: ١] من باب عطف الصفات بعضها على بعض كما عليه أصحاب الرأي الأول؛ فالقرآن الكريم جمع بين كونه كتاباً، وبين كونه منزلاً. - والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

*** الآية الثامنة: قوله تعالى: ﴿الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ﴾ [الحجر: ١].**

اختلف أهل العلم رحمهم الله في عطف القرآن على الكتاب إلى رأيين:

الرأي الأول: أن عطف القرآن على الكتاب من باب عطف الصفات.

قال ابن جزي رحمهم الله: «يحتمل أن يريد بالكتاب الكتب المتقدمة وعطف القرآن عليها، والظاهر أنه القرآن، وعطفه عطف الصفات»^(١).

وقال الماوردي رحمهم الله: «﴿وَقُرْآنٍ مُبِينٍ﴾ فيه تأويلان: أحدهما: أن الكتاب هو القرآن، جمع له بين الاسمين»^(٢).

وقال ابن التمجيد رحمهم الله: «الواو في ﴿وَقُرْآنٍ مُبِينٍ﴾ للتغاير في الصفات لا في الذوات؛ لأن الذات واحدة وهي نفس كلام الله تعالى الجامع لهاتين الصفتين، وهما: كونه كتاباً كاملاً، وقرآناً مبيناً»^(٣).

قال السمعاني رحمهم الله: «فإن قال قائل: القرآن هو الكتاب، والكتاب هو القرآن، فأيش فائدة الجمع بينهما؟

(١) التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي (٢/١٤٣).

(٢) النكت والعيون، الماوردي (٣/١٤٧).

(٣) حاشية ابن التمجيد (١١/١١٤). وينظر: حاشية القونوي (١١/١١٥).

الجواب: أن كل واحد منهما يفيد معنى لا يفيد الآخر، فإن الكتاب هو ما يكتب، والقرآن هو ما يجمع بعضه إلى بعض^(١).

الرأي الثاني: أن عطف القرآن على الكتاب ليس من باب عطف الصفات، وإنما هو من باب المغايرة بالذات.

والمراد بالكتاب هنا التوراة والإنجيل.

وقال الماوردي رحمته الله: «﴿وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ﴾ فيه تأويلان... الثاني: أن الكتاب هو التوراة والإنجيل، ثم قرنها بالقرآن المبين^(٢)».

واعترض عليه الخازن رحمته الله بقوله: «وقيل: أراد بالكتاب التوراة والإنجيل؛ لأن عطف القرآن على الكتاب والمعطوف غير المعطوف عليه، وهذا القول ليس بالقوي؛ لأنه لم يجز للتوراة والإنجيل ذكر حتى يشار إليهما^(٣)».

واعترض عليه أيضاً الألوسي رحمته الله بقوله: «وقيل: المراد بالكتاب التوراة والإنجيل وبالقرآن الكتاب المنزل على نبينا رحمته الله، وأمر العطف على هذا ظاهر جداً؛ إلا أن ذلك نفسه غير ظاهر، وفي المراد بالإشارة عليه خفاء أيضاً^(٤)».

والذي يظهر - والله أعلم - أن العطف في قوله تعالى: ﴿الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١] من باب عطف الصفات بعضها على بعض كما عليه أصحاب

(١) تفسير السمعاني (٣/١٢٨). وينظر: معالم التنزيل، البغوي (٤/٣٦٤).

(٢) النكت والعيون، الماوردي (٣/١٤٧). وينظر: تفسير السمعاني (٣/١٢٨)، والتسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزري (٢/١٤٣).

(٣) لباب التأويل، الخازن (٤/٥٥).

(٤) روح المعاني، الألوسي (٣/١٤).

الرأي الأول؛ فالقرآن الكريم من حيث إنه مكتوب يسمى كتاباً، ومن حيث إنه مقروء يسمى قرآناً - والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

* الآية التاسعة: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾

[الحجر: ٨٧].

أكثر أهل التفسير على أن المراد بالسبع المثاني فاتحة الكتاب^(١).

واختلفوا في عطف القرآن العظيم على السبع المثاني إلى رأيين:

الرأي الأول: أن عطف القرآن العظيم على السبع المثاني من باب عطف

الصفات.

فالمراد بالسبع المثاني والقرآن العظيم سورة الفاتحة، والمعنى: ولقد آتيناك ما يقال له السبع المثاني والقرآن العظيم، أي: الجامع لهذين النعتين، وهو الثناء أو التثنية والعظم^(٢).

قال الشنقيطي رحمته الله: «وإنما عطف القرآن العظيم على السبع المثاني مع أن المراد بهما واحد، وهو الفاتحة؛ لما علم في اللغة العربية: من أن الشيء الواحد إذا ذكر بصفتين مختلفتين جاز عطف إحداهما على الأخرى تنزيلاً لتغاير الصفات منزلة تغاير الذوات؛ ومنه قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ١ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ٢ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ٣ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ٤»، وقول الشاعر:

(١) قاله الواحدي رحمته الله ينظر: الوسيط، الواحدي (٣/ ٥١)، والتحرير والتنوير، ابن عاشور (٧٩/ ١٤).

(٢) ينظر: الكشاف، الزمخشري (٢/ ٥٤٩)؛ وحاشية ابن التمجيد (١٢/ ١٩٦).

إلى الملكِ القَرْمِ وابنِ الهُمَامِ * وليثِ الكَتِيبَةِ في المُرْدَحِمِ^(١) واستدلوا لذلك: بحديث أبي سعيد بن المعلى رضي الله عنه قال: (كنت أصلي فدعاني النبي ﷺ فلم أجهه قلت يا رسول الله إني كنت أصلي، قال: ألم يقل الله: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤] ثم قال: ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قبل أن تخرج من المسجد، فأخذ بيدي فلما أردنا أن نخرج قلت يا رسول الله: إنك قلت: لأعلمنك أعظم سورة من القرآن، قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته^(٢).

قال ابن كثير رضي الله عنه: «فهذا نص في أن الفاتحة السبع المثاني والقرآن العظيم»^(٣). وقال التُّورِبَشْتِي رضي الله عنه: «فإن قيل كيف يصح عطف القرآن على السبع المثاني وعطف الشيء على نفسه مما لا يكاد يصح؟ قلنا: ليس من باب عطف الشيء على نفسه، وإنما هو باب ذكر الشيء بوصفين أحدهما معطوف على الآخر، والتقدير: آتيناك ما يقال له السبع المثاني والقرآن العظيم، أي: الجامع لهذين النعتين»^(٤).

(١) تقدّم في مقدمة البحث.

(٢) أضواء البيان، الشنقيطي (٧/٢٣٦، ٢٣٧). وينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي (٣/٢١٧)؛

واللباب في علوم الكتاب، ابن عادل (١١/٤٨٨)؛ وروح المعاني، الألوسي (١٤/٧٩).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: فضل فاتحة الكتاب، (٤/١٩١٣)، (ح/٤٧٢).

(٤) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (٤/٥٤٧). وينظر: جامع البيان، الطبري (١٤/١٢١)؛

وأحكام القرآن، ابن العربي (٣/٩٥)؛ والتسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي (٢/١٤٨)؛ والبحر

المحيط، أبو حيان (٥/٤٥٢)؛ والتحرير والتنوير، ابن عاشور (١٤/٧٩).

(٥) الميسر في شرح مصابيح السنة، التُّورِبَشْتِي (٢/٤٩١).

وقال العظيم آبادي رحمته الله: «والقرآن العظيم عُطِفَ على السبع، عطف صفة على صفة»^(١).

الرأي الثاني: أن عطف القرآن العظيم على السبع المثاني ليس من باب عطف الصفات، وإنما هو من باب المغايرة بالذات.

فيكون المراد بالسبع المثاني: السبع السور الطوال، أو الفاتحة، والقرآن العظيم: القرآن كله؛ فيكون العطف من باب عطف العام على الخاص، أو الكل على الجزء^(٢). قال ابن سعدي رحمته الله: «﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي﴾ وهن - على الصحيح - السور السبع الطوال: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والأنفال مع التوبة، أو أنها فاتحة الكتاب لأنها سبع آيات؛ فيكون عطف القرآن العظيم على ذلك من باب عطف العام على الخاص؛ لكثرة ما في المثاني من التوحيد، وعلوم الغيب، والأحكام الجليلة، وتثنيها فيها»^(٣).

وقال ابن عادل رحمته الله: «قوله: ﴿وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ فيه أوجه: الثاني: أنه من عطف العام على الخاص، إذ المراد بالسبع: إما الفاتحة، أو الطوال، فكأنه ذكر مرتين بجهة الخصوص، ثم باندرجاه في العموم»^(٤).

واعترض عليه الشنقيطي رحمته الله بقوله: «قول من قال إنها السبع الطوال غير

(١) عون المعبود، العظيم آبادي (٤/٢٣٣).

(٢) ينظر: تفسير السمعاني (٣/١٥٠)؛ وأنوار التنزيل، البيضاوي (٣/٢١٧)؛ والتسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزري (٢/١٤٨)،

(٣) تيسير الكريم الرحمن، ابن سعدي (ص ٤٣٤).

(٤) اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل (١١/٤٨٨).

صحيح؛ ومما يدل على عدم صحة ذلك القول: أن آية الحجر هذه مكية، وأن السبع الطوال ما أنزلت إلا بالمدينة - والعلم عند الله تعالى -^(١).

والذي يظهر - والله أعلم - أن العطف في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] من باب عطف الصفات بعضها على بعض كما عليه أصحاب الرأي الأول؛ فالمراد بالسبع المثاني والقرآن العظيم سورة الفاتحة - وصفها الله تعالى بوصفين: الثناء أو التثنية والعظم. والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

*** الآية العاشرة: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل: ٦٧].**

جعل الله تعالى لعباده من ثمرات النخيل والأعناب منافع للعباد؛ ومنها السكر والرزق الحسن؛ الذي يأكله العباد طرياً ونضيجاً وحاضراً ومدخراً وطعاماً وشراباً يتخذ من عصيرها^(٢).

وقد اختلف أهل العلم ﷺ في عطف الرزق الحسن على السكر في الآية الكريمة إلى رأيين:

الرأي الأول: أن عطف الرزق الحسن على السكر من باب عطف الصفات.

قال الزمخشري ﷺ: «ويجوز أن يجعل السكر رزقاً حسناً، كأنه قيل: تتخذون منه ما هو سكر ورزق حسن»^(٣).

(١) أضواء البيان، الشنقيطي (٧/ ٢٣٦).

(٢) ينظر: تيسير الكريم الرحمن، ابن سعدي (ص ٤٤٣).

(٣) الكشاف، الزمخشري (٢/ ٥٧٥). وينظر: البحر المحيط، أبو حيان (٥/ ٤٩٥)؛ وروح المعاني، الألوسي (١٤/ ١٨١).

وقال السمين الحلبي رحمه الله: «وقوله: ﴿وَرَزَقًا حَسَنًا﴾ يجوز أن يكون من عطف الصفات بعضها على بعض، أي: تتخذون منه ما يجمع بين السكر والرزق الحسن كقوله:

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهَمَامِ * وَلِيثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُرْدَحِمِ^(١)»
الرأي الثاني: أن عطف الرزق الحسن على السكر ليس من باب عطف الصفات، وإنما هو من باب المغايرة بالذات.

قال السمين الحلبي رحمه الله: «يجوز أن يكون من عطف المغايرات، وهو الظاهر»^(٢).
وفي المراد بالسكر أقوال:

القول الأول: أنه الخمر.

وهذا قول جمهور المفسرين^(٣).

قال الشوكاني رحمه الله: «والسكر ما يسكر من الخمر، والرزق الحسن جميع ما يؤكل من هاتين الشجرتين كالتمر والدبس والزبيب والخل..، وعليه الجمهور وقد صرح

(١) تقدّم في مقدمة البحث.

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي (٧/٢٦٢). وينظر: اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل (١٠٨/١٢).

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي (٧/٢٦٢). وينظر: البحر المحيط، أبو حيان (٥/٤٩٥)؛ واللباب في علوم الكتاب، ابن عادل (١٠٨/١٢)؛ وروح المعاني، الألوسي (١٤/١٨١).

(٤) ينظر: معاني القرآن، الفراء (٢/٢٠٩)؛ والوجيز، الواحدي (١/٦١١)؛ والتسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزري (٢/١٥٧)؛ وفتح القدير، الشوكاني (٣/٢٤٢)؛ وتيسير الكريم الرحمن، ابن سعدي (ص ٤٤٣)؛ وأضواء البيان، الشنقيطي (٣/٣٦٩).

أهل اللغة: بأن السكر اسم للخمر»^(١).

قال الشنقيطي رحمته الله: «وإذا عرفت أن الصحيح هو مذهب الجمهور، وأن الله امتن على هذه الأمة بالخمر قبل تحريمها فاعلم أن هذه الآية مكية، نزلت بعدها آيات مدنية بينت تحريم الخمر، وهي ثلاث آيات نزلت بعد هذه الآية الدالة على إباحة الخمر»^(٢).

القول الثاني: أنه النيذ.

قال الجصاص رحمته الله: «الآية اقتضت إباحة السكر وهو الخمر والنيذ، والذي ثبت نسخه من ذلك إنما هو الخمر، ولم يثبت تحريم النيذ؛ فوجب تحليله بظاهر الآية إذ لم يثبت نسخه»^(٣).

وقال الزمخشري رحمته الله: «وقيل: السَّكْرُ النيذ؛ وهو عصير العنب والزبيب والتمر إذا طبخ حتى يذهب ثلثاه، ثم يترك حتى يشتد، وهو حلال عند أبي حنيفة إلى حدّ السكر ويحتج بهذه الآية»^(٤).

قال ابن عادل رحمته الله: «حجة أبي حنيفة: قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾ [النحل: ٦٧] فَمَنْ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْنَا بَاتِّخَاذِ السَّكْرِ، والرزق الحسن؛ فوجب أن يكون مباحاً؛ لأن المنة لا تكون إلا بالمباح»^(٥).

(١) فتح القدير، الشوكاني (٣/٢٤٢).

(٢) أضواء البيان، الشنقيطي (٣/٣٦٩). وينظر: وتيسير الكريم الرحمن، ابن سعدي (ص ٤٤٣).

(٣) أحكام القرآن، الجصاص (٥/٤).

(٤) الكشف، الزمخشري (٢/٥٧٦). وينظر: معالم التنزيل، البغوي (٥/٢٨).

(٥) اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل (٤/٢٩).

وأجيب عنه: بأن هذا امتنان بما فيه لذتهم المرغوبة لديهم والمتفشية فيهم، وذلك قبل تحريم الخمر؛ لأن هذه الآية مكية وتحريم الخمر نزل بالمدينة؛ فالامتنان حينئذ بمباح^(١).

قال الشوكاني رحمه الله: «وقد حمل السَّكْر جماعة من الحنفية على ما لا يسكر من الأنبذة، وعلى ما ذهب ثلثاه بالطبخ، قالوا: وإنما يمتن الله على عباده بما أحله لهم لا بما حرمه عليهم؛ وهذا مردود بالأحاديث الصحيحة المتواترة على فرض تأخره عن آية تحريم الخمر^(٢)».

القول الثالث: أنه الخل.

قال ابن الجوزي رحمه الله: «وفي المراد السَّكْر ثلاثة أقوال: ...، الثاني: أن السَّكْر الخل بلغة الحبشة، رواه العوفي عن ابن عباس، وقال: الضحاك هو الخل بلغة اليمن^(٣)».

واعترض عليه ابن منظور رحمه الله بقوله: «وقال المفسرون: في السَّكْر الذي في التنزيل إنه الخَلُّ؛ وهذا شيء لا يعرفه أهل اللغة^(٤)».

القول الرابع: أنه الطُّعْم.

قال أبو عبيدة رحمه الله: «﴿ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا ﴾ أي طُعْمًا، ويقال: جعلوا لك هذا سَكَرًا أي طُعْمًا، وهذا له سَكَرٌ أي طُعْم، وقال جندل: جعلت عَيْبَ الأَكْرَمِينَ سَكَرًا^(٥)».

(١) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور (٢٠٣/١٤).

(٢) فتح القدير، الشوكاني (٢٤٢/٣).

(٣) زاد المسير، ابن الجوزي (٥٦٩/٢).

(٤) لسان العرب، ابن منظور (٣٧٢/٤).

(٥) مجاز القرآن، أبو عبيدة (٣٦٣/١).

واختاره الطبري رحمه الله ^(١).

واعترض عليه الزجاج رحمه الله بقوله: «وقالوا في تفسير: ﴿سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ إنه الخمر من قبل أن تحرم، والرزق الحسن يؤكل من الأعناب والتمور. وقيل إن معنى السَّكْر الطُّعْم: وأنشدوا: جعلت أعراض الكرام سَكْرًا.

أي: جعلت دَمَهُمْ طُعْمًا لك. وهذا بالتفسير الأولِ أشبه. المعنى جعلت تتخمر بأعراض الكرام، وهو أبين - فيما يقال: الذي يتبرك في أعراض الناس ^(٢).

فهذه هي الأقوال التي ذكرها أهل العلم رحمهم الله في معنى السَّكْر على الرأي الثاني؛ وإن كان القول الأول بأن السَّكْر هو الخمر، هو الأولى والأرجح.

والذي يظهر - والله أعلم - أن العطف في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧] ليس من باب عطف الصفات بعضها على بعض؛ وإنما هو من باب المغايرة بالذات؛ كما عليه أصحاب الرأي الثاني، وهو الذي نصَّ عليه عدد من المفسرين.

قال أبو حيان رحمهم الله: «وقال الزمخشري: ويجوز أن يجعل السكر رزقًا حسنًا كأنه قيل: تتخذون منه ما هو سكر ورزق حسن انتهى». فيكون من عطف الصفات، وظاهر العطف المغايرة ^(٣).

وقال الألوسي رحمهم الله: «وجوّز الزمخشري أن يجعل السَّكْر رزقًا حسنًا؛ كأنه قيل:

(١) جامع البيان، الطبري (٢٨٥/١٤).

(٢) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (٢٠٩/٣). وينظر: فتح القدير، الشوكاني (٢٤٢/٣).

(٣) البحر المحيط، أبو حيان (٤٩٥/٥).

تتخذون منه ما هو مسكر ورزق حسن، أي: على أن العطف من عطف الصفات، وأنت تعلم أن العطف ظاهره المغايرة^(١) - والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

*** الآية الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةٍ ﴾ [النحل: ٧٢].**

اختلف أهل العلم رحمهم الله في عطف الحفدة على البنين في الآية الكريمة إلى رأيين: الرأي الأول: أن عطف الحفدة على البنين من باب عطف الصفات.

قال الزمخشري رحمهم الله: «ويجوز أن يراد بالحفدة: البنون أنفسهم؛ كقوله: ﴿ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾ [النحل: ٦٧]؛ كأنه قيل: وجعل لكم منهنّ أولاداً هم بنون وهم حافدون، أي جامعون بين الأمرين»^(٢).

وقال ابن التمجيد رحمهم الله: «والعطف لتغاير الوصفين؛ فكأنه قيل: وجعل من أزواجكم خداماً جامعين بين البنوة والحفادة كما في قوله:

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ * وَلِيثِ الْكَتَيْبَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ^(٣)»

الرأي الثاني: أن عطف عطف الحفدة على البنين ليس من باب عطف الصفات، وإنما هو من باب المغايرة بالذات.

(١) روح المعاني، الألويسي (١٤/١٨١).

(٢) الكشف، الزمخشري (٢/٥٧٩).

(٣) تقدّم في مقدمة البحث.

(٤) حاشية ابن التمجيد (١١/٣٣١). وينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي (٣/٢٣٤)؛ وعناية

القاضي، الشهاب الخفاجي (٥/٦٢٢)؛ وحاشية القونوي (١١/٣٣١)؛ وروح المعاني، الألويسي (١٤/١٩٠).

قال الخازن رحمه الله: «الحفدة هم غير البنين؛ لأن الله ﷻ قال: بنين وحفدة فجعل بينهما مغايرة»^(١).

وفي المراد بالحفدة أقوال:

القول الأول: أنهم أولاد الأولاد.

وهذا القول اختاره أكثر المفسرين^(٢).

قال ابن العربي رحمه الله: «فالظاهر عندي من قوله: ﴿بَيْنَ﴾ أولاد الرجل من صلبه، ومن قوله: ﴿وَحَفْدَةٌ﴾ أولاد ولده؛ وليس في قوة اللفظ أكثر من هذا، ونقول: تقدير الآية على هذا: والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً، ومن أزواجكم بنين، ومن البنين حفدة»^(٣).

قال الشنقيطي رحمه الله: «وفي هذه الآية الكريمة قرينة دالة على أن الحفدة أولاد الأولاد؛ لأن قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةً﴾ دليل ظاهر على اشتراك البنين والحفدة في كونهم من أزواجهم، وذلك دليل على أنهم كلهم من أولاد أزواجهم»^(٤).

القول الثاني: أنهم الخدم والأعوان.

قال ابن قتيبة رحمه الله: «الحفدة: الخدم والأعوان»^(٥).

(١) لباب التأويل، الخازن (٤/١٠٥).

(٢) ينظر: الوجيز، الواحدي (١/٦١٣)؛ والجامع لأحكام القرآن، القرطبي (١٢/٣٨٠)؛
والتحرير والتنوير، ابن عاشور (١٤/٢١٨).

(٣) أحكام القرآن، ابن العربي (٣/١٢٠).

(٤) أضواء البيان، الشنقيطي (٣/٣٨٢، ٣٨٣).

(٥) تفسير غريب القرآن، ابن قتيبة (ص ٢٠٩). وينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي (٢/١٥٨).

وقال ابن عطية رحمته الله: «ولا خلاف أن معنى الحفد الخدمة»^(١).
قال ابن كثير رحمته الله: «وأما من جعل الحفدة هم الخدم فعنده أنه معطوف على قوله: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ أي: وجعل لكم الأزواج والأولاد»^(٢).
واعترض عليه الشنقيطي رحمته الله بقوله: «ودعوى أن قوله: ﴿وَحَفَدَةً﴾ معطوف على قوله: ﴿أَزْوَاجًا﴾ غير ظاهرة»^(٣).

القول الثالث: أنهم البنات.

قال البيضاوي رحمته الله: «﴿وَحَفَدَةً﴾ وأولاد أولاد أو بنات، فإن الحافد هو المسرع في الخدمة؛ والبنات يخدمن في البيوت أتم خدمة»^(٤).
واعترض عليه ابن عطية رحمته الله بقوله: «لفظة البنين لا تدل عليهن؛ ألا ترى أنهم لسن في قول الله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]؛ وإنما الزينة في الذكور»^(٥).

القول الرابع: أنهم الأختان، وهم أزواج البنات.

واختاره الفراء رحمته الله^(٦).

قال السمعاني رحمته الله: «ومعنى الآية على هذا القول: وجعل لكم من أزواجكم بنين

(١) المحرر الوجيز، ابن عطية (٨/٤٦٧).

(٢) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (٤/٥٨٧).

(٣) أضواء البيان، الشنقيطي (٣/٣٨٢، ٣٨٣).

(٤) أنوار التنزيل، البيضاوي (٣/٢٣٤).

(٥) المحرر الوجيز (٨/٤٦٧).

(٦) معاني القرآن (٢/١١٠).

وبنات تزوجنهم؛ فيحصل لكم بسبيهم الأختان والأصهار^(١).
قال السمين الحلبي رحمه الله: «وقال الآخرون: هم الأختان والأصهار، وكأنهم رأوا
أن خدمة هؤلاء أصدق من خدمة غيرهم؛ فلذلك خصوهم بالمثل^(٢).
واعترض عليه الشنقيطي رحمه الله بقوله: «دعوى أنهم الأختان، وأن الأختان أزواج
بناتهن، وبناتهن من أزواجهن، غير ظاهر^(٣)».

القول الخامس: العموم فيدخل فيه كل ما يشمله لفظ الحفدة.

قال الراغب الأصفهاني رحمه الله: «﴿وَحَفْدَةٌ﴾ جمع حافد؛ وهو المتحرك المتبرع
بالخدمة أقارب كانوا أو أجنب^(٤)»^(٥).

قال الواحدي رحمه الله: «والأولى بأن يفسر بأعوان حصلوا للرجل من قبل المرأة؛
لأن الله تعالى قال: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةٍ﴾، وأعوان الرجل لا من قبل
امراته لا يكونون ممن عناهم الله بقوله هاهنا: ﴿وَحَفْدَةٍ﴾»^(٦).
واختار القول بالعموم: الطبري، والرازي رحمهما^(٧).

(١) تفسير السمعي (٣/١٨٨).

(٢) عمدة الحفاظ (١/٤٣٠).

(٣) أضواء البيان، الشنقيطي (٣/٣٨٢، ٣٨٣).

(٤) ومن ذلك قول من قال: إنهم بنو امرأة الرجل من غيره. ينظر النكت والعيون، الماوردي
(٣/٢٠٢).

(٥) المفردات، الراغب الأصفهاني (ص ١٢٣).

(٦) البسيط، الواحدي (١٣/١٤٠).

(٧) ينظر: جامع البيان، الطبري (١٤/٣٠٣، ٣٠٤)، والتفسير الكبير، الرازي (٢٠/٦٦).

فهذه هي الأقوال التي ذكرها أهل العلم ﷺ في معنى قوله: ﴿ وَحَفَدَةً ﴾ على الرأي الثاني؛ وإن كان القول الأخير هو القول بالعموم، هو الأولى والأرجح. والذي يظهر - والله أعلم - أن العطف في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْوَابِكُمْ بَيْنَ وَحَفَدَةً ﴾ ليس من باب عطف الصفات بعضها على بعض؛ وإنما هو من باب المغايرة بالذات؛ كما عليه أصحاب الرأي الثاني.

قال البيضاوي ﷺ: ﴿ وَحَفَدَةً ﴾ وأولاد أولاد أو بنات، فإن الحافد هو المسرع في الخدمة والبنات يخدمن في البيوت أتم خدمة، وقيل هم الأختان على البنات. وقيل الربائب، ويجوز أن يراد بها البنون أنفسهم والعطف لتغاير الوصفين^(١). قال القونوي ﷺ معلقاً على كلام البيضاوي ﷺ: «والعطف بتنزيل تغاير الصفة منزلة تغاير الذوات شائع في كلام الله تعالى، وفي كلام الفصحاء؛ لكن لا حاجة إليه، ولذا أخره تنبيهاً على ضعفه^(٢)». - والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

* الآية الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [الأنبياء: ٤٨].

اختلف أهل العلم ﷺ في عطف الضياء والذكر على الفرقان في الآية الكريمة إلى رأيين:

الرأي الأول: أن عطف الضياء والذكر على الفرقان من باب عطف الصفات. والمراد بالفرقان على هذا الرأي التوراة.

قال السمين ﷺ: «قوله: ﴿ وَضِيَاءً وَذِكْرًا ﴾ يجوز أن يكون من باب عطف

(١) أنوار التنزيل، البيضاوي (٣/ ٢٣٤).

(٢) حاشية القونوي (١١/ ٣٣١).

الصفات، فالمراد به شيء واحد أي: آتيناها الجامع بين هذه الأشياء^(١).
وقال الألو سي رحمته الله: «والمراد بالفرقان التوراة، وكذا بالضياء والذكر؛ والعطف
كما في قوله:

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ * وَلِيثِ الْكَتَيْبَةِ فِي الْمُرْدَحِمِ^(٢)
وأيدوا هذا الرأي بقراءة من قرأ ضياءً بدون واو.

قال أبو حيان رحمته الله: «والفرقان: التوراة وهو الضياء والذكر، أي: كتاباً هو فرقان
وضياء وذكر؛ ويدل على هذا المعنى: قراءة ابن عباس وعكرمة والضحاك^(٣): ضياء
وذكراً بغير واو في ضياء^(٤)».

**الرأي الثاني: أن عطف الضياء والذكر على الفرقان ليس من باب عطف الصفات؛
وإنما هو من باب المغايرة بالذات.**

قال أبو حيان رحمته الله: «والعطف بالواو يؤذن بالتغاير^(٥)».

-
- (١) الدر المصون، السمين الحلبي (١٦٧/٨).
 - (٢) تقدّم في مقدمة البحث.
 - (٣) روح المعاني، الألو سي (٣٣١/١١). وينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي (٥٣/٤)؛ وإرشاد
العقل السليم، أبو السعود (٧١/٦)؛ وعناية القاضي، الشهاب الخفاجي (٤٤٦/٦)؛ وحاشية
القونوي (٥٣٣/١٢).
 - (٤) ينظر: المحتسب، ابن جني (١٠٨/٢).
 - (٥) البحر المحيط، أبو حيان (٢٩٥/٦). وينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي (٥٣/٤)؛ وروح
المعاني، الألو سي (٣٣١/١١).
 - (٦) البحر المحيط، أبو حيان (٢٩٥/٦). وينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي (٥٣/٤)؛ وروح
المعاني، الألو سي (٣٣١/١١).

وأشهر الأقوال التي ذكرت في معنى الفرقان قولان:

القول الأول: أن المراد بالفرقان النصر الفارق بين الحق والباطل.

وهذا القول مروى عن ابن زيد^(١)، واختاره الطبري، والثعلبي^(٢).

قال ابن جرير^(٣): «هذا القول الذي قاله ابن زيد في ذلك أشبه بظاهر التنزيل؛ وذلك لدخول الواو في الضياء، ولو كان الفرقان هو التوراة كما قال من قال ذلك، لكان التنزيل: ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء؛ لأن الضياء الذي آتى الله موسى وهارون هو التوراة التي أضاءت لهما ولمن اتبعهما أمر دينهم فبصرهم الحلال والحرام، ولم يقصد بذلك في هذا الموضع ضياء الإبصار، وفي دخول الواو في ذلك دليل على أن الفرقان غير التوراة التي هي ضياء»^(٤).

القول الثاني: أن المراد بالفرقان المعجزات الفارقة.

قال ابن عاشور^(٥): «ويجوز أن يراد بالفرقان المعجزات الفارقة بين المعجزة والسحر؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [غافر: ٢٣]»^(٦).
والذي يظهر - والله أعلم - أن العطف في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٨] من باب عطف الصفات بعضها على بعض؛ كما عليه أصحاب الرأي الأول؛ ويؤيد هذا أن الله وصف التوراة في موضع آخر بأنها فرقان؛ وأيد أصحاب هذا القول ما ذهبوا إليه بهذه الآية.

(١) ينظر: زاد المسير، ابن الجوزي (٥/٣٥٥).

(٢) ينظر: جامع البيان، الطبري (١٦/٢٨٨)؛ والكشف والبيان، الثعلبي (٦/٢٧٨).

(٣) جامع البيان، الطبري (١٦/٢٨٨).

(٤) التحرير والتنوير، ابن عاشور (١٧/٨٩).

قال الزجاج رحمه الله عند تفسير الفرقان في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ٥٣]: «ويجوز أن يكون الفرقان الكتاب بعينه إلا أنه أعيد ذكره، وعنى به أنه يفرق به بين الحق والباطل؛ لأن الفرقان ذكر لموسى في غير هذا الموضع قال الله ﷻ: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [الأنبياء: ٤٨]»^(١) - والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

* الآية الثالثة عشرة: قوله تعالى: ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدَّهْنِ وَصَبِغٍ لِّلْأَكْلِينَ ﴾ [المؤمنون: ٢٠].

اختلف أهل العلم رحمهم الله في عطف الصبغ على الدهن في الآية الكريمة إلى رأيين: الرأي الأول: أن عطف الصبغ على الدهن من باب عطف الصفات. والمراد به الزيت؛ أي تنبت بالشيء الجامع كونه دهناً يدهن به وكونه صبغاً به يؤتدم به^(٢).

قال الشنقيطي رحمته الله: «والدهن الذي تنبت به: هو زيتها المذكور في قوله: ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضَيءُ ﴾ [النور: ٣٥]، ومع الاستضاءة منها، فهي ﴿ وَصَبِغٍ لِّلْأَكْلِينَ ﴾: أي إدام يأتدمون به»^(٣).

قال الألوسي رحمته الله: «﴿ وَصَبِغٍ لِّلْأَكْلِينَ ﴾ معطوف على الدهن، ومغايرته له التي يقتضيها العطف باعتبار المفهوم؛ وإلا فذاتهما واحدة عند كثير من المفسرين، وقد

(١) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (١/١٣٤).

(٢) ينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي (٤/٨٥)؛ وفتح القدير، الشوكاني (٣/٦٥٢)؛ وتيسير الكريم الرحمن، ابن سعدي (ص ٥٤٩).

(٣) أضواء البيان، الشنقيطي (٥/٨٦١).

جاء كثيراً تنزِيلُ تَغَايِيرِ الْمَفْهُومِينَ مِنْزَلَةً تَغَايِيرِ الذَّاتِينَ وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ * وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ^(١)

والمعنى: «تثبت بالشيء الجامع بين كونه دهناً يدهن به ويسرج منه، وكونه إداماً يصبغ فيه الخبز؛ أي: يغمس للإتدام»^(٢).

الرأي الثاني: أن عطف الصبغ على الدهن ليس من باب عطف الصفات؛ وإنما هو من باب المغايرة بالذات.

وفي المراد به قولان:

القول الأول: أن المراد به الزيتون.

قال الزجاج رحمته الله: «وقوله تعالى: ﴿وَصَبِّغْ لِلْأَكْلِينَ﴾ يعني بها الزيتون»^(٣).

قال الأزهري رحمته الله: «قال الفراء: يقول الأكلون يصطبغون بالزيت، فجعل الصبغ الزيت نفسه»^(٤)، وقال الزجاج: أراد بالصبغ الزيتون في قول الله: ﴿وَصَبِّغْ لِلْأَكْلِينَ﴾ قلتُ: وهذا أجود القولين؛ لأنه قد ذكر الدهن قبله»^(٥).

ويجاب عنه: بأن الصبغ، ما يصبغ به أي يُغَيَّرُ بِهِ اللَّوْنُ؛ ثم توسع في إطلاقه على كل مائع يطلو به ظاهر جسم ماء، ومنه قوله تعالى: ﴿صَبَّغَهُ اللَّهُ بِطَلْحِقِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، وسمي

(١) تقدّم في مقدمة البحث.

(٢) روح المعاني، الألوسي (١١/٣٣١). وينظر: إرشاد العقل السليم، أبو السعود (١٢٩/٦)؛ وعناية القاضى، الشهاب الخفاجي (٦/٥٦٩)؛ وحاشية القونوي (١٣/١٥٦).

(٣) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (٤/١٠، ١١).

(٤) معاني القرآن، الفراء (٢/٢٣٣).

(٥) تهذيب اللغة، الأزهري (٨/٦٣).

الزيت صبغاً لأنه يصبغ به الخبز^(١)؛ فعلى هذا لا يصح إطلاقه على الثمرة التي هي الزيتون.

ثم إن العطف يقتضي المغايرة؛ لأن تغاير الوصفين ينزل منزلة تغاير الذاتين فحسن العطف، ولم يلزم منه عطف الشيء على نفسه^(٢)، كما ظنه الأزهري رحمته الله.

القول الثاني: أن عطف الصبغ على الدهن من باب عطف الخاص على العام.

قال ابن عاشور رحمته الله: «وعطف صبغ على الدهن باعتبار المغايرة في ما تدل عليه مادة اشتقاق الوصف؛ فإن الصبغ ما يصبغ به، والدهن ما يدهن به، والصبغ أخص؛ فهو من باب عطف الخاص على العام للاهتمام، وكانوا يَأْذِمُونَ به الطعام وذلك صبغ للطعام»^(٣).

والذي يظهر - والله أعلم - أن العطف في قوله تعالى: ﴿ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ وَصَبِغٍ لِلْأَكْلِينَ ﴾ [المؤمنون: ٢٠] من باب عطف الصفات بعضها على بعض؛ كما عليه أصحاب الرأي الأول؛ وهو قول جمهور المفسرين - والله تعالى أعلم بأسرار كتابه - .
* الآية الرابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطٰنٍ مُّبِينٍ ﴾ [المؤمنون: ٤٥].

اختلف أهل العلم رحمته الله في عطف السلطان المبين على الآيات في الآية الكريمة إلى رأيين:

(١) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور (٣٨/١٨).

(٢) ينظر: حاشية القنوي (١٣/١٥٦).

(٣) التحرير والتنوير، ابن عاشور (٣٨/١٨).

الرأي الأول: أن عطف السلطان المبين على الآيات من باب عطف الصفات.
قال الزمخشري رحمته الله: «فإن قلت: ما المراد بالسلطان المبين؟ قلت: ...، يجوز أن تراد الآيات أنفسها، أي: هي آيات وحجة بيّنة»^(١).
وقال أبو السعود رحمته الله: «﴿وَسُلْطَنٍ مُّبِينٍ﴾ هي إما نفس الآيات كقوله: إلى المَلِكِ الْقَرَمِ وابنِ الْهَمَامِ... إلخ»^(٢).
عبر عنها بذلك على طريقة العطف تنبيهاً على جمعها لعنوانين جليلين وتنزيلاً لتغايرهما منزلة التغاير الذاتي»^(٣).
ونقل الجمل رحمته الله عن شيخه عطية الله الأجهوري ما نصه: «﴿وَسُلْطَنٍ مُّبِينٍ﴾ السلطان هو الآيات؛ وإنما العطف لإفادة تعدد الاسم»^(٤).
الرأي الثاني: أن عطف السلطان المبين على الآيات ليس من باب عطف الصفات؛ وإنما هو من باب المغايرة بالذات.
وفي المراد بهما أقوال:
القول الأول: أن المراد بالآيات الآيات أو المعجزات التسع التي أعطيها موسى عليه السلام، والسلطان المبين الحجة البيّنة.
وهذا القول اختاره أكثر المفسرين»^(٥).

- (١) الكشاف، الزمخشري (٣/١٩١). وينظر: تفسير السمعاني (٣/٤٧٦).
- (٢) تقدّم في مقدمة البحث.
- (٣) إرشاد العقل السليم، أبو السعود (٦/١٣٦). وينظر: روح المعاني، الألوسي (١٨/٣٥).
- (٤) الفتوحات الإلهية، الجمل (٥/٢٤٦).
- (٥) ينظر: تفسير السمرقندي، أبو الليث (٢/٤٨١)؛ وأنوار التنزيل، البيضاوي (٤/٨٨)؛ =

قال البيضاوي رحمه الله: «﴿بِقَائِنَا﴾ الآيات التسع، ﴿وَسُلْطَنٍ مُّبِينٍ﴾ وحجة واضحة ملزمة للخصم»^(١).

قال ابن التمجيد رحمه الله معلقاً على كلام البيضاوي رحمه الله: «فَسَّرَ رحمه الله الآيات بالآيات التسع، والسلطان بالحجة؛ فهذا التفسير مبني على أنهما متغايران بالذات»^(٢).

القول الثاني: أن المراد بالآيات الآيات أو المعجزات التسع التي أعطاها موسى عليه السلام، والسلطان المبين العصا، أو العصا واليد؛ فيكون العطف من باب عطف الخاص على العام.

قال الزمخشري رحمه الله: «فإن قلت: ما المراد بالسلطان المبين؟ قلت: يجوز أن تراد العصا؛ لأنها كانت أم آيات موسى وأولاهها، وقد تعلق بها معجزات شتى: من انقلابها حية، وتلقفها ما أفكته السحرة، وانفلاق البحر...، وجعلت كأنها ليست بعضها؛ لما استبدت به من الفضل، فلذلك عطفت عليها كقوله تعالى: ﴿وَجَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]»^(٣).

وقال الواحدي رحمه الله: «﴿وَسُلْطَنٍ مُّبِينٍ﴾ وحجة بينة، يعني اليد والعصا»^(٤).

= ومدارك التنزيل، النسفي (٣/ ١٠٢)؛ وتيسير الكريم الرحمن، ابن سعدي (ص ٥٥٢)،
والتحرير والتنوير، ابن عاشور (١٨/ ٦٣).

(١) أنوار التنزيل، البيضاوي (٤/ ٨٨).

(٢) حاشية ابن التمجيد (١٣/ ١٧٩).

(٣) الكشاف، الزمخشري (٣/ ١٩١). وينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي (٤/ ٨٨).

(٤) الوسيط، الواحدي (٣/ ٢٩١). وينظر: معالم التنزيل، البغوي (٥/ ٤١٩).

القول الثالث: أن المراد بالآيات نفس المعجزات، والسلطان المبين كيفية دلالتها.

قال أبو حيان رحمه الله: «ويجوز أن يراد بالآيات نفس المعجزات، وبسلطان مبين كيفية دلالتها؛ لأنها وإن شاركت آيات الأنبياء، فقد فارقتها في قوة دلالتها على قول موسى عليه السلام»^(١).

واعترض عليه الألوسي رحمه الله بقوله: «وقال أبو حيان: يجوز أن يراد بالآيات نفس المعجزات وبالسُّلْطَانِ المبين كيفية دلالتها لأنها وإن شاركت آيات الأنبياء عليهم السلام في أصل الدلالة على الصدق فقد فارقتها في قوة دلالتها على ذلك، وهو كما ترى»^(٢).

والذي يظهر - والله أعلم - أن العطف في قوله تعالى: ﴿بِأَيَّتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ ليس من باب عطف الصفات بعضها على بعض؛ وإنما هو من باب المغايرة بالذات؛ كما عليه أصحاب الرأي الثاني؛ وإن كان القول الأول هو أرجح الأقوال، وعليه عليه أكثر المفسرين.

قال البيضاوي رحمه الله: «﴿بِأَيَّتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ يجوز أن يراد بهما المعجزات؛ فإنها آيات للنبوّة وحجة بينة على ما يدعيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم»^(٣).

قال القونوي رحمه الله معلقاً على كلام البيضاوي رحمه الله: «قوله: وأن يراد بهما المعجزات؛ فإنها آيات للنبوّة وحجة بينة على ما يدعيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ والمعنى حيثُ ثم أرسلناهما بالجامع بين كونه آياتنا، وسطاناً على نبوته، فالعطف حيثُ لتنزيل تغاير

(١) البحر المحيط، أبو حيان (٦/٣٧٦).

(٢) روح المعاني، الألوسي (٣٥/١٨).

(٣) أنوار التنزيل، البيضاوي (٤/٨٨).

الصفات منزلة تغاير الذات، أخره لتكلفه، والوجه الأول هو المعول^(١) - والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

* الآية الخامسة عشرة: قوله تعالى: ﴿ طَسَّ تَلَكَّ ءَايَتُ الْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ [النمل: ١].

اختلف أهل العلم رحمهم الله في عطف الكتاب على القرآن إلى رأيين:

الرأي الأول: أن عطف الكتاب على القرآن من باب عطف الصفات.

قال ابن عطية رحمهم الله: «وعطف الكتاب على القرآن وهما لمسمى واحد؛ من حيث هما صفتان لمعنيين؛ فالقرآن لأنه اجتمع، والكتاب لأنه يكتب»^(٢).

وقال الماوردي رحمهم الله: «والكتاب هو القرآن، فجمع له بين الصفتين بأنه قرآن وأنه كتاب لأنه ما يظهر بالكتابة ويظهر بالقراءة»^(٣).

وهذا الرأي هو اختيار جمهور المفسرين^(٤).

الرأي الثاني: أن عطف الكتاب على القرآن ليس من باب عطف الصفات.

وفي المراد بالكتاب أقوال:

(١) يقصد به القول الأول من الأقوال على الرأي الثاني.

(٢) حاشية القونوي (١٣/١٨٠).

(٣) المحرر الوجيز، ابن عطية (١١/١٦٦).

(٤) النكت والعيون، الماوردي (٤/١٩٢).

(٥) ينظر: تفسير السمعاني (٤/٧٦)؛ والجامع لأحكام القرآن، القرطبي (١٦/٩٩)؛ والتسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي (٣/٩٢)؛ والجواهر الحسان الثعالبي (٣/١٥٥)؛ وروح المعاني، الألويسي (١٩/١٥٥)؛ والتحرير والتنوير، ابن عاشور (١٩/٢١٧).

القول الأول: أن الكتاب والقرآن بمعنى واحد، وجمع بينهما تأكيداً.

قال أبو الليث السمرقندي رحمته الله: «﴿ تَلْكَ ءَايَتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ كلاهما واحد وإنما كرر اللفظ للتأكيد»^(١).

ويجاب عنه: بأن حمل الكلام على التأسيس أولى من التأكيد؛ وذلك لأن الصفات متغايرة؛ فكل صفة تؤدي معنى لا تؤده الصفة الأخرى؛ كما تقدم.

القول الثاني: أن المراد بالكتاب اللوح المحفوظ.

قال الرزاي رحمته الله: «والكتاب المبين هو اللوح المحفوظ وإبانتته أنه قد خط فيه كل ما هو كائن، فالملائكة الناظرون فيه يبينون الكائنات»^(٢).

واعترض عليه أبو السعود رحمته الله: بقوله: «وما قيل: من أن الكتاب هو اللوح المحفوظ، وإبانتته أنه خط فيه ما هو كائن فهو يبينه للناظرين فيه، لا يساعده إضافة الآيات إليه؛ إذ لا عهد باشماله على الآيات، ولا وصفه بالهداية والبشارة، إذا هما باعتبار إبانتته، فلا بد من اعتبارها بالنسبة إلى الناس الذين من جملتهم المؤمنون لا إلى الناظرين فيه»^(٣).

واعترض عليه ابن عاشور رحمته الله: بقوله: «﴿ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ القرآن أيضاً، ولا وجه لتفسيره باللوح المحفوظ للتفصي من إشكال عطف الشيء على نفسه؛ لأن التفصي من ذلك حاصل بأن عطف إحدى صفتين على أخرى كثير في الكلام»^(٤).

(١) تفسير السمرقندي، أبو الليث (٢/ ٥٧٢).

(٢) التفسير الكبير، الرازي (٢٤/ ١٥٢). وينظر: الكشاف، الزمخشري (٣/ ٣٥١).

(٣) إرشاد العقل السليم، أبو السعود (٦/ ٢٧٢). وينظر: روح المعاني، الألوسي (١٩/ ١٥٥).

(٤) التحرير والتنوير، ابن عاشور (١٩/ ٢١٧).

القول الثالث: أن المراد بالكتاب السورة.

وهو ما أجازته: الزمخشري، وأبو حيان رحمهما الله.^(١)

فهذه مجمل الأقوال التي ذكرها أهل العلم رحمهم الله، على الرأي الثاني.

والذي يظهر - والله أعلم - أن العطف في قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ من باب عطف الصفات بعضها على بعض؛ كما عليه أصحاب الرأي الأول؛ فالقرآن الكريم من حيث إنه مقروء يسمى قرآنًا، ومن حيث إنه مكتوب يسمى كتابًا. - والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

* الآية السادسة عشرة: قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا ﴾ [الأحزاب: ١٢].

المراد بالمنافقين في الآية الكريمة الذين أظهروا الإيمان وأبطنوا الكفر^(٢)، وقد اختلف أهل العلم رحمهم الله في عطف الذين في قلوبهم مرض عليه إلى رأيين:
الرأي الأول: أن عطف الذين في قلوبهم مرض على المنافقين من باب عطف الصفات.

قال النسفي رحمهما الله: ﴿ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ قيل: هو وصف المنافقين بالواو كقوله:

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهَمَامِ * وَلِيثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُرْدَحِمِ^(٣) (٤)

(١) ينظر: الكشاف، الزمخشري (٣/ ٣٥١)؛ والبحر المحيط، أبو حيان (٧/ ٥١).

(٢) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان (٧/ ٢١٢).

(٣) تقدّم في مقدمة البحث.

(٤) مدارك التنزيل، النسفي (٣/ ٢٣٨).

وقال الشهاب رحمته الله: «وقيل المراد بهم المنافقون أيضا والعطف لتغاير الوصف»^(١).

الرأي الثاني: أن عطف الذين في قلوبهم مرض على المنافقين ليس من باب عطف الصفات، وإنما هو من باب المغايرة بالذات.

قال أبو حيان رحمته الله: «والعطف دال على التغاير»^(٢).

وقال الألوسي رحمته الله: «وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ» ظاهر العطف أنهم قوم لم يكونوا منافقين»^(٣).

وفي المراد بهم قولان:

القول الأول: أنهم المشركون.

وهذا القول مروى عن الحسن رحمته الله^(٤).

واعترض عليه أبو حيان رحمته الله بقوله: «وعن الحسن هم المشركون، ويبعد هذا؛ إذ لا يتصف المشركون بالنفاق؛ لأنهم مجاهرون بالعداوة لا منافقون»^(٥).

القول الثاني: أنهم الشاكون؛ لضعف إيمانهم وقلة اعتقادهم.

قال ابن كثير رحمته الله: «أما المنافق، فنجم نفاقه، والذي في قلبه شبهة أو حَسِيكَة،

(١) عناية القاضي، الشهاب الخفاجي (٤٦٨/٧). وينظر: روح المعاني، الألوسي (١٥٨/٢١).

(٢) البحر المحيط، أبو حيان (٢١٢/٧).

(٣) روح المعاني، الألوسي (١٥٨/٢١).

(٤) ينظر: النكت والعيون، الماوردي (٣٨١/٤).

(٥) البحر المحيط، أبو حيان (٥٠١/٤).

صَعَفَ حاله فتنفس بما يجده من الوسواس في نفسه؛ لضعف إيمانه، وشدة ما هو فيه من ضيق الحال^(١)، وهذا القول اختاره أكثر المفسرين^(٢).

والذي يظهر - والله أعلم - أنه يحتمل أن يكون العطف في قوله: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾ [الأحزاب: ١٢] من باب عطف الصفات، ويحتمل أن يكون من باب التغاير بالذات، وكلاهما دال على التغاير بين الفريقين - والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

*** الآية السابعة عشرة: قوله تعالى:** ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعْوِقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٨].

المراد بالمعوقين في الآية الكريمة: المشبطين عن رسول الله ﷺ وهم المنافقون^(٣).

وقد اختلف أهل العلم ﷺ في عطف القائلين لإخوانهم هلمَّ إلينا عليه إلى رأيين:

الرأي الأول: أن عطف القائلين لإخوانهم هلمَّ إلينا على المعوقين من باب عطف الصفات.

قال ابن عاشور ﷺ: «والخطاب بقوله: ﴿ مِنْكُمْ ﴾ للمنافقين الذين حوذبوا بقوله: ﴿ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ ﴾ [الأحزاب: ١٦]، ويجوز أن يكون القائلون لإخوانهم هلمَّ

(١) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (٦/٣٨٨، ٣٨٩).

(٢) ينظر: جامع البيان، الطبري (١٩/٣٨)؛ والكشف والبيان، الثعلبي (٨/١٩)؛ والهداية، مكي بن أبي طالب (٩/٥٨٠٥)؛ وأنوار التنزيل، البيضاوي (٤/٢٢٦).

(٣) ينظر: جامع البيان، الطبري (١٤/٥٠)؛ والنكت والعيون، الماوردي (٤/٣٨٤).

إلينا هم المعوقين أنفسهم؛ فيكون من عطف صفات الموصوف الواحد، كقوله:

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهَمَامِ^(١)

الرأي الثاني: أن عطف القائلين لإخوانهم هَلُمَّ إلينا على المعوقين ليس من باب عطف الصفات، وإنما هو من باب المغايرة بالذات.

وفي المراد بهم قولان:

القول الأول: أنهم اليهود من بني قريظة قالوا لإخوانهم من المنافقين: هلم إلينا أي تعالوا إلينا وفارقوا محمدا فإنه هالك وإن أبا سفيان إن ظفر لم يبق منكم أحدا^(٢).

والمراد بالإخوة على هذا القول التشارك في الصفة؛ وهي الكفر بمحمد ﷺ^(٣).

القول الثاني: أنه رجل من المنافقين كان يقول لإخوانه في النسب وقرابته: ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ أي إلى المنازل والأكل والشرب وترك القتال^(٤).

فعن ابن زيد رضي الله عنه قال: «هذا يوم الأحزاب، انصرف رجل من عند رسول الله ﷺ فوجد أخاه بين يديه شواء ورغيف ونبيد، فقال له: أنت هاهنا في الشواء والرغيف والنبيد، ورسول الله ﷺ بين الرماح والسيوف؟ فقال: هلم إلى هذا، فقد بلغ بك وبصاحبك، والذي يحلف به لا يستقبلها محمد أبداً، فقال: كذبت والذي يحلف به؛ قال - وكان أخاه من أبيه وأمه - : أما والله لأخبرن النبي ﷺ أمرك؛ قال: وذهب إلى

(١) تقدم في مقدمة البحث.

(٢) التحرير والتنوير، ابن عاشور (٢١/٢٩٤).

(٣) ينظر: النكت والعيون، الماوردي (٤/٣٨٤)؛ والبسيط، الواحدي (١٨/٢٠٥).

(٤) ينظر: روح المعاني، الألوسي (٢١/١٦٣).

(٥) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية (١٢/٣٠)؛ والجامع لأحكام القرآن، القرطبي (١٧/١٠٣).

رسول الله ليخبره؛ قال: فوجده قد نزل جبرائيل ﷺ بخبره ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٨] (١).

قال الألوسي ﷺ: «وظاهر صيغة الجمع يقتضي أن الآية لم تنزل في ذينك الشقيقتين وحدهما، فلعلها نزلت فيهما وفي المنافقين القائلين ذلك، وجواز كونها نزلت في جماعة من الإخوان في النسب مجرد احتمال، وإن كان له مستند سمعي فلتحمل الأخوة عليه على الأخوة في النسب ولا ضير» (٢).

والذي يظهر - والله أعلم - أنه يحتمل أن يكون العطف في قوله: ﴿الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨] من باب عطف الصفات، ويحتمل أن يكون من باب التغاير بالذات، والعموم يشمل جميع ما ذكر. - والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

* الآية الثامنة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ [ق: ٢١].

اختلف أهل العلم ﷺ في عطف الشهيد على السائق في الآية الكريمة إلى رأيين: الرأي الأول: أن عطف الشهيد على السائق من باب عطف الصفات.

قال الزمخشري ﷺ: ﴿سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ ملكان: أحدهما يسوقه إلى المحشر، والآخر يشهد عليه بعمله. أو ملك واحد جامع بين الأمرين، كأنه قيل: معها ملك يسوقها ويشهد عليها» (٣).

(١) ينظر: جامع البيان، الطبري (١٤/ ٥١)، والنكت والعيون، الماوردي (٤/ ٣٨٤).

(٢) روح المعاني، الألوسي (٢١/ ١٦٣، ١٦٤).

(٣) الكشاف، الزمخشري (٤/ ٣٨٩). وينظر: أنوار التنزيل، البيضاوي (٥/ ٤١)؛ وإرشاد العقل السليم، أبو السعود (٨/ ١٣٠)؛ وروح المعاني، الألوسي (٢٦/ ١٨٣).

وقال ابن عاشور رحمته: «وعطف وشهيد على سائق يجوز أن يكون من عطف ذات على ذات؛ فيكون المراد ملكان: أحدهما يسوق النفس إلى المحشر، والآخر يشهد عليها بما حوته صحائف أعمالها، ويجوز أن يكون من عطف الصفات مثل:

إلى المَلِكِ القَرَمِ وابنِ الهَمَامِ^(١)

فهو ملك واحد»^(٢).

الرأي الثاني: أن عطف الشهيد على السائق ليس من باب عطف الصفات، وإنما هو من باب المغايرة بالذات.

وفي المراد بهما أقوال:

القول الأول: أنهما ملكان: ملك يسوقها إلى المحشر، وملك يشهد عليها بما عملت في الدنيا من خير أو شر.

وهذا القول اختيار جمهور المفسرين^(٣).

القول الثاني: أن السائق: هو الملك، والشهيد: هو الجوارح.

قال البغوي رحمته: «قال الضحاك: السائق من الملائكة، والشاهد من أنفسهم الأيدي والأرجل، وهي رواية العوفي عن ابن عباس»^(٤).

(١) تقدّم في مقدمة البحث.

(٢) التحرير والتنوير، ابن عاشور (٣٠٨/٢٦).

(٣) ينظر: جامع البيان، الطبري (٤٢٩/٢١)؛ ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج (٤٥/٥)؛ وتفسير السمرقندي، أبو الليث (٣١٩/٣)؛ والكشف والبيان، الثعلبي (١٠٠/٩)، والكشاف، الزمخشري (٣٨٩/٤)؛ والتفسير الكبير، الرازي (١٤٢/٢٨)؛ والجامع لأحكام القرآن، القرطبي (٤٤٤/١٩)؛ والتسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي (٦٤/٤).

(٤) معالم التنزيل، البغوي (٣٦٠/٧). وينظر: تفسير السمعاني (٢٤١/٥)؛ وزاد المسير، =

واعترض عليه ابن عطية رحمته الله بقوله: «وقال ابن عباس والضحاك: السائق ملك، والشهيد جوارح الإنسان؛ وهذا يبعد على ابن عباس رحمته الله؛ لأن الجوارح إنما تشهد بالمعاصي، وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ يَوْمَ يُعَمُّ الصَّالِحِينَ؛ فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: شَهِيدٌ بِخَيْرِهِ وَشَرِّهِ﴾^(١).
القول الثالث: أن السائق: نفسه أو قرينه، والشهيد: جوارحه أو أعماله.

قال البيضاوي: وقيل: «السائق نفسه أو قرينه، والشهيد جوارحه أو أعماله»^(٢).
قال الشهاب الخفاجي رحمته الله معلقاً على كلام البيضاوي رحمته الله: «قوله: (وقيل: السائق نفسه) لا يخفى ضعفه؛ لأن المعية تأباه والتجريد بعيد، وقوله: (أو قرينه) يعني شيطانه المقارن له في الدنيا هو أيضاً مما لا قرينة في النظم عليه؛ مع أن جعل الأعمال شهيداً غير ظاهر»^(٣).

فهذه أشهر الأقوال التي ذكرها أهل العلم رحمته الله في المراد بالسائق والشهيد على الرأي الثاني.

والذي يظهر - والله أعلم - أن العطف في قوله: ﴿سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ [ق: ٢١]، ليس من باب عطف الصفات بعضها على بعض، وإنما هو من باب المغايرة بالذات، وأن المراد بهما ملكان: ملك يسوقها إلى المحشر، وملك يشهد عليها بما عملت في الدنيا من خير أو شر؛ كما عليه جمهور المفسرين. - والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

= ابن الجوزي (١٣/١٨).

(١) المحرر الوجيز، ابن عطية (١٣/٥٤٨).

(٢) أنوار التنزيل، البيضاوي (٥/٤١)، وينظر: إرشاد العقل السليم، أبو السعود (٨/١٣٠)؛ وروح المعاني، الألوسي (٢٦/١٨٣).

(٣) عناية القاضي، الشهاب الخفاجي (٨/٥٧٨).

* الآية التاسعة عشرة: قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ [الحديد: ١٦].

اختلف أهل العلم رحمهم الله في عطف الذي نزل من الحق على ذكر الله في الآية الكريمة إلى رأيين:

الرأي الأول: أن عطف الذي نزل من الحق على ذكر الله من باب عطف الصفات. قال الزمخشري رحمهم الله: «فإن قلت: ما معنى: ﴿ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ قلت: يجوز أن يراد بالذكر وبما نزل من الحق: القرآن؛ لأنه جامع للأمرين: للذكر والموعظة، وأنه حق نازل من السماء»^(١).

وقال ابن عاشور رحمهم الله: «ويجوز أن يكون الوصفان للقرآن تشريفاً له بأنه ذكر الله، وتعريفاً لنفعه بأنه نزل من عند الله، وأنه الحق، فيكون قوله: ﴿ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ عطف وصف آخر للقرآن مثل قول الشاعر: إلى المَلِكِ القَرَمِ وابنِ الهَمَامِ»^(٢).

وقال الشنقيطي رحمهم الله: «وقال بعض العلماء: المراد بذكر الله القرآن، وعليه فقوله: ﴿ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ من عطف الشيء على نفسه مع اختلاف اللفظين؛ كقوله تعالى: ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ۝ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ۝ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ۝ [الأعلى: ١-٣]، كما أوضحناه مراراً»^(٣).

(١) الكشاف، الزمخشري (٤/ ٣٧٥).

(٢) تقدّم في مقدمة البحث.

(٣) التحرير والتنوير، ابن عاشور (٢٧/ ٣٩١).

(٤) أضواء البيان، الشنقيطي (٧/ ٨٧٠).

وهذا الرأي اختاره أكثر المفسرين^(١).

الرأي الثاني: أن عطف الذي نزل من الحق على ذكر الله ليس من باب عطف الصفات، وإنما هو من باب المغايرة بالذات.

والمراد بذكر الله، الذكر مطلقاً، وما نزل من الحق القرآن الكريم؛ وهو من الذكر أفرده تشريفاً له.

قال الرازي رحمته الله: «ويحتمل أن يكون المراد من الذكر هو ذكر الله مطلقاً، والمراد بما نزل من الحق هو القرآن»^(٢).

وقال الشوكاني رحمته الله: «﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ معطوف على ذكر الله، والمراد بما نزل من الحق القرآن، فيحمل الذكر المعطوف عليه على ما عداه مما فيه ذكر الله سبحانه باللسان أو خطور بالقلب»^(٣).

وقال ابن عثيمين رحمته الله: «﴿أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ أي: أن تذلل وتنقاد غاية الانقياد لذكر الله تعالى في القلوب واللسان والجوارح ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ يعني القرآن الكريم، وهو من ذكر الله، وذكره بخصوصه لأهميته»^(٤).

(١) ينظر: التفسير الكبير، الرازي (٢٩/٢٠٠)، وأنوار التنزيل، البيضاوي (٥/١٨٨)؛ ومدارك التنزيل، النسفي (٤/١٧٧)؛ والسراج المنير، الخطيب الشربيني (٤/١٤٥)؛ وروح المعاني، الألوسي (٢٧/١٨٠).

(٢) التفسير الكبير، الرازي (٢٩/٢٠٠)، وينظر: تفسير السمرقندي، أبو الليث (٣/٣٨٥)؛ ولباب التأويل، الخازن (٧/٣٤).

(٣) فتح القدير، الشوكاني (٥/٢٢٩).

(٤) تفسير القرآن الكريم - من سورة الحجرات وحتى الحديد -، ابن عثيمين (ص ٣٩٠).

والذي يظهر - والله أعلم - أن العطف في قوله: ﴿لَذِكْرِ اللَّهِ وَمَا تَزَلَّ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦] يحتمل أن يكون من باب عطف الصفات بعضها على بعض، ويحتمل أن يكون من عطف الخاص على العام اعتناء به؛ فإن عطف الخاص على العام منبه على فضله وأهميته، حتى كأنه ليس من جنس العام تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات^(١). - والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

* الآية العشرون: قوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَا فِيهَا مَلَأَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهَبًا﴾ [الجن: ٨].

اختلف أهل العلم رحمهم الله في عطف الشهب على الحرس الشديد في الآية الكريمة إلى رأيين:

الرأي الأول: أن عطف الشهب على الحرس الشديد من باب عطف الصفات.

قال ابن عطية رحمهم الله: «والشهب كواكب الرجم، والحرس يحتمل أن يريد الرمي بالشهب، وكرر المعنى بلفظ مختلف، ويحتمل أن يريد الملائكة»^(٢).

وقال السمين الحلبي رحمهم الله: «وقوله: ﴿وَشُهَبًا﴾ جمع شهاب، وهل المراد النجوم أو الحرس أنفسهم؟ وإنما عطف بعض الصفات على بعض عند تغاير اللفظ كقوله: وهند أتى من دونها النأي والبعد»^(٣).

(١) ينظر: قواعد التفسير، د. خالد السبت (١/٤٣٠).

(٢) المحرر الوجيز، ابن عطية (١٥/١٣٧). وينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي (٤/١٥٣).

(٣) قائله الحطيئة وهو في ديوانه (ص ٣٩).

(٤) الدر المصون، السمين الحلبي (١٠/٤٩٠). وينظر: البحر المحيط، أبو حيان (٨/٣٤٢).

الرأي الثاني: أن عطف الشهب على الحرس الشديد ليس من باب عطف الصفات، وإنما هو من باب المغايرة بالذات.

والمراد بالحرس الشديد: الملائكة الذين يحرسونها من استراق السمع، والشهب: النجوم التي كانت تُرجم بها الشياطين.

قال أبو حيان رحمه الله: «والظاهر أن المراد بالحرس: الملائكة، أي حافظين من أن تقر بها الشياطين، وشهباً جمع شهاب، وهو ما يرحم به الشياطين إذا استمعوا»^(١). وهذا الرأي اختاره جمهور المفسرين^(٢).

والذي يظهر - والله أعلم - أن العطف في قوله: ﴿حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهَبًا﴾ [الجن: ٨]، ليس من باب عطف الصفات بعضها على بعض، وإنما هو من باب المغايرة بالذات، وأن المراد بالحرس الشديد: الملائكة الذين يحرسونها من استراق السمع، والشهب: النجوم التي كانت تُرجم بها الشياطين؛ كما عليه جمهور المفسرين.

ولذا ضَعَّفَ الألوسي القول بأن العطف في قوله: ﴿حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهَبًا﴾ من باب عطف الصفات بقوله رحمه الله: «والمراد بالحرس الملائكة عليهم السلام الذين يمنعونهم عن قرب السماء، ﴿وَشُهَبًا﴾ جمع شهاب، وجوّز بعضهم أن يكون المراد بالحرس الشهب، والعطف مثله في قوله:

(١) البحر المحيط، أبو حيان (٨/ ٣٤٢).

(٢) ينظر: جامع البيان، الطبري (٢٣/ ٣٢٧)؛ وتفسير السمرقندي، أبو الليث (٣/ ٤٨١)؛ والكشف والبيان، الثعلبي (١٠/ ٥١)؛ والوجيز، الواحدي (٢/ ١١٤٠)؛ وتفسير السمعي (٦/ ٦٦)؛ وأنوار التنزيل، البيضاوي (٥/ ٢٥٢)؛ وإرشاد العقل السليم، أبو السعود (٩/ ٤٤)؛ روح المعاني، الألوسي (٢٩/ ٨٦)؛ والتحرير والتنوير، ابن عاشور (٢٩/ ٢٢٧).

.....: وهند أتى من دونها النأي والبعد^(١).

وهو خلاف الظاهر^(٢) - والله تعالى أعلم بأسرار كتابه -.

(١) قائله الحطيئة وهو في ديوانه (ص ٣٩).

(٢) روح المعاني، الألوسي (١٦/٢٩).

الخاتمة

أحمد الله تعالى الذي منَّ عليَّ بإتمام هذا البحث، وفيما يلي أوجز ما توصلت إليه من نتائج:

١- عطف الشيء على نفسه بلفظين مختلفين أسلوب عربي معروف؛ لأن المغايرة في اللفظ ربما نزلتها العرب كمغايرة المعنى؛ وهذا الأسلوب موجود أيضاً في القرآن الكريم؛ وهذا هو المراد بقاعدة عطف الصفات بعضها على بعض.

٢- قاعدة عطف الصفات بعضها على بعض من القواعد التي استعملها كثير المفسرين مختلفين في طرق اعتمادها؛ فمن العلماء من يعمل بمضمون القاعدة وإن لم يصرح بلفظها، ومنهم من يُنصُّ عليها بلفظها إما على سبيل الذكر لها، وإما مؤيداً بها القول الذي اختاره ورجحه.

٣- بلغ عدد الآيات التي تناولها هذا البحث بالدراسة (٢٠) آية؛ ويمكن تقسيم الآيات من حيث اندراجها تحت قاعدة عطف الصفات إلى ثلاثة أقسام؛ إضاحها من خلال الجدول الآتي:

رقم الآية في البحث	عدد الآيات	الآيات التي تم دراستها في ضوء قاعدة عطف الصفات بعضها على بعض
١٥، ١٣، ١٢، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٢	٩	الآيات التي تدخل تحت قاعدة عطف الصفات بعضها على بعض
٢٠، ١٨، ١٤، ١١، ١٠، ١	٦	الآيات التي العطف فيها من باب المغايرة بالذات وليس من باب عطف الصفات

رقم الآية في البحث	عدد الآيات	الآيات التي تم دراستها في ضوء قاعدة عطف الصفات بعضها على بعض
١٩،١٧،١٦،٤،٣	٥	الآيات التي تحتمل أن تكون من باب عطف الصفات، وتحتمل أن تكون من باب المغايرة بالذات
٢٠		المجموع

وختاماً: يوصي الباحث بدراسة قواعد التفسير سواء كانت قواعد تفسيرية عامة أم قواعد ترجيحية بشكل مستقل؛ من حيث بيان المراد بالقاعدة، وأدلتها، واعتماد أهل العلم لها، واستقصاء أمثلتها من كتب التفسير ودراسة تلك الأمثلة؛ لتحقيق القول اندراجها تحت القاعدة من عدمه.

والله تعالى أعلم

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

قائمة المصادر والمراجع

- أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ١٤٠٥هـ.
- أحكام القرآن، محمد بن عبد الله المعافري، المعروف بابن العربي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط ٤، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد: مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبدالله بن عمر بن محمد القاضي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، إعداد وتقديم: محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- بحر العلوم، نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي (ت ٣٦٧هـ)، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار الفكر: بيروت، بدون.
- البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- البسيط، علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الرياض، ط ١، ١٤٣٠هـ.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (١٣٩٣هـ)، دار سُحنون للنشر والتوزيع: تونس، بدون.

- التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي (٧٤١هـ)، دار الكتاب العربي: لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تفسير القرآن، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن: الرياض، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- تفسير القرآن الحكيم المشتهر بتفسير المنار، محمد رشيد رضا، دار المنار: القاهرة، ط٢، ١٣٣٦هـ - ١٩٤٧م.
- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمرو بن كثير القرشي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة: الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- تفسير القرآن الكريم: الحجرات - ق - الذاريات - الطور - النجم - القمر - الرحمن - الواقعة - الحديد، محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، دار الثريا: الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- التفسير الكبير، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت: ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- تفسير غريب القرآن، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، شرح ومراجعة: إبراهيم محمد رمضان، دار الهلال: بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠١م.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٤، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار عالم الكتب: الرياض ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت ٨٧٥هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات: بيروت، بدون.
- حاشية ابن التمجيد على تفسير البيضاوي، مصطفى بن إبراهيم مصلح الدين ابن التمجيد (ت ٨٨٠هـ)، المطبوعة بهامش حاشية القونوي، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي، إسماعيل بن محمد بن مصطفى القونوي (ت ١١٩٥هـ)، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي، محمد بن مصلح الدين مصطفى المشتهر بشيخ زاده (ت ٩٥١هـ)، ضبطه وصححه وخرّج أحاديثه: محمد عبدالقادر شاهين، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م. (ت ١٠٩٣هـ).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف السمي الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم: دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ديوان الحطيئة (ت ٣٠هـ) من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي، وأبي عمرو الشيباني، دار صادر: بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله الألويسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون.
- زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ١٣٧٠هـ)، المكتب الإسلامي: بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ.
- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ)، خرج آياته وأحاديثه وعلق حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة: بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، بدون.
- العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، تحقيق: د. خالد بن عثمان السبت، ط ٢، دار عالم الفوائد: مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- عناية القاضي وكفاية الراضي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (١٠٦٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية: بيروت ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء: المنصورة، ط ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر بن منصور المعروف بالجمل (ت ١٢٠٤هـ)، دار الفكر: بيروت، بدون، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، محمد بن عبد الرحمن الشايع، مكتبة العبيكان: الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ.
- قواعد التفسير جمعاً ودراسة، خالد بن عثمان السبت، دار ابن عفان: القاهرة، دار ابن القيم: الرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب بن أبي العز بن رشيد الهمذاني (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، مكتبة دار الزمان: المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، بدون.
- الكشف والبيان، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي: بيروت ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن (ت ٧٤١هـ)، دار الفكر: بيروت، بدون، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل دمشقي الحنبلي (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية: بيروت ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفرريقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر: بيروت ط ١، بدون.
- مجاز القرآن، معمر بن المثنى التميمي (ت ٣٠٩هـ)، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط ٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبدالعال السيد إبراهيم، ط ٢، بدون.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧١٠هـ)، تحقيق: مروان الشعار، دار النفائس: بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

- معالم التنزيل، الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة: الرياض، ط ٤، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، و د. علي النجدي ناصف، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث: مصر، ط ٣، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- معاني القرآن الكريم: أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر النَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن محمد بن سهل الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب: بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المفردات في غريب القرآن، الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، ضبط: هيثم طيمي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- الميسر في شرح مصابيح السنة، فضل الله بن حسن بن حسين، شهاب الدين التُّورِبَشْتِي (ت ٦٦١هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- نتائج الفكر، عبد الرحمن بن عبد الله الشُّهَيْلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- النكت والعيون علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية: بيروت، بدون.
- الهداية إلى بلوغ النهاية، مكّي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، مجموعة رسائل جامعية قامت بمراجعتها وتدقيقها وتهيتها للطباعة: مجموعة بحوث الكتاب والسنة: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الإمارات، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الدار الشامية: دمشق، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.

- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.



List of Sources and References

- Ahkam al-Qur'an, Ahmad bin Ali al-Razi Al-Jasas (died at 370 AH), edited by: Muhammad Al-Sadiq Qamhawi, Dar Ihyaa Alturath Alarabi, Beirut: 1405 AH.
- Ahkam Alquran, Muhammad bin Abdullah Al-Ma'afari, known as Ibn Al-Arabi, edited by: Ali Muhammad Al-Bajawi, Dar Ihyaa Alturath Alarabi: Beirut, 1st Edition, 1421 AH / 2001 AD.
- Irshad Alagl alsaleem ela mazaya Alquran Alkarim, Muhammad bin Muhammad bin Mustafa Al-Emadi Al-Hanafi (d. 982 AH), Dar Ihyaa Alturath Alarabi: Beirut, 4th Edition, 1414 AH / 1994 AD.
- Adhwaa Al-Bayan fi iydah Alquran bil Al- Qur'an, Muhammad al-Amin bin Muhammad Al-Mukhtar Al-Jikanni Al-Shanqeeti (d.1393 AH), supervised by: Bakr bin Abdullah Abu Zayd, Dar Alan Alfwaed: Makkah Al-Mukarramah, 1st Edition, 1426 AH / 2006 AD.
- Anwar Al-Tanzil wa Asrar Al-Ta'wil, Abdullah bin Omar bin Muhammad Al-Qadi Al-Baidawi (d.685 AH), prepared and presented by: Muhammad Abdulrahman Al-Maraashli, Dar Ihyaa Alturath Alarabi: Beirut, 1st Edition, 1418 AH / 1998 AD.
- Bahr Al-Ulum, Nasr bin Muhammad bin Ahmed Al-Samarqandi (d. 367 AH), verified by Dr. Mahmoud Mutraji, Dar Al Fikr: Beirut, without.
- Al-Bahr Al-Muhit, Muhammad bin Yusuf, known as Abu Hayyan Al-Andalusi (d.745 AH), edited by: Adel Ahmad Abdulmawjid and Ali Muhammad Muawad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya: Beirut, 1st Edition, 1422 AH / 2001 AD.
- Al-Basit, Ali bin Ahmed Al-Wahidi (d. 468 AH), edited by: a group of researchers, published by the Deanship of Scientific Research, Imam Muhammad bin Saud Islamic University: Riyadh, 1st Edition, 1430 AH.
- Altahrir wa Altanwir, Muhammad Al-Taher Bin Ashour (1393 AH), Dar Sahnoun for Publishing and Distribution: Tunis, without.
- Altashi li Alum Altanzil, Muhammad bin Ahmad bin Muhammad Al-Gharnati al-Kalbi (741 AH), Dar Alkitab alarabi: Lebanon, 1st Edition, 1403 AH / 1983 AD.
- Tafsir Al-Quran, Abu Al-Muzaffar Mansur bin Muhammad bin Abdul-Jabbar Al-Samani (d. 489 AH), investigated by: Yasser bin Ibrahim and Ghunaim bin Abbas bin Ghoneim, Dar Al-Watan: Riyadh, 1st Edition, 1418 AH / 1997 AD.
- Tafsir Al-Manar, Muhammad Rashid Reda, Dar Al-Manar: Cairo, 2nd Edition, 1336 AH / 1947 AD.
- Tafsir Alquran Alazim, Ismail bin Amr bin Kathir Al-Qurashi (d. 774 AH), edited by: Sami bin Muhammad Al-Salamah, Dar Taibah: Riyadh, 2nd Edition, 1420 AH / 1999 AD.
- Tafsir Alquran Alkarim: Al-Hujurat-Qas-Al-Dhariyat-Al-Tur-Al-Najm-Al-Qamar-Al-Rahman Al-Waqi'ah - Al-Hadid, Muhammad Bin Saleh Al-Uthaimin (d. 1421 AH), Dar Al-Thuraya: Riyadh, 1st Edition, 1425 AH / 2004 AD.
- Al-Tafsir Al-Kabeer, Fakhr Al-Din Muhammad bin Omar Al-Tamimi Al-Razi (d. 606 AH), Dar Al-Kutub Al-Alami: Beirut: 1st Edition, 1421 AH / 2000 AD.

- Tafsir Gharib Alquran, Abdullah bin Muslim bin Qutaybah Al-Dinuri (276 AH), commentary and revision by: Ibrahim Muhammad Ramadan, Dar Al-Hilal: Beirut, 1st Edition, 1411 AH / 1991 AD.
- Tahzeeb Allugah, Muhammad bin Ahmad Al-Azhari (370 AH), edited by: Muhammad Awad Mireb, Dar Ihyaa Alturath Alarabi: Beirut, Edition 1, 1420 AH / 2001AD.
- Taysir Al-Karim Al-Rahman fi Tafsir klam Al-Manan, Abdurahman bin Nasir Al-Saadi (d. 1376 AH), edited by: Abdurahman bin Mualla Al-Luhaq, Alreslala Foundation: Beirut, 4th Edition, 1426 AH / 2005 AD.
- Jami` Al-Bayan fi Tafsir Aye Alquran, Muhammad bin Jarir Al-Tabari (d. 310 AH), edited by: Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, Dar alam Alkutub: Riyadh, 1st Edition, 1424 AH / 2003 AD.
- Aljamea li Ahkam Alquran walmubyen lema tdamanaho min alsunnah wa aye Alfurqan, Muhammad bin Ahmad bin Abi Bakr Al-Qurtubi (d. 671 AH), edited by Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, Alresala Foundation: Beirut, 1st Edition, 1427 AH / 2006 AD.
- Al-Jawaher Al-Hassan fi Tafsir Alquran, Abdurahman bin Muhammad bin Makhloof Al-Tha'alabi (d.875 AH), Al-Alami Foundation for Publications: Beirut, without.
- Hashyat Ibn Altamjeed ala Tafsir Al-Baidawi, Mustafa bin Ibrahim Musleh Al-Din Ibn Altamjeed (d.880 AH) printed in the margin of Hashyat Al-Qunawi, corrected by: Abdullah Mahmoud Muhammad Omar, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya: Beirut, 1st Edition, 1422 AH / 2001 AD.
- Hashyat Al-Qunawi ala Tafsir Imam Al-Baidawi, Ismail bin Muhammad bin Mustafa Al-Qunawi (d.1195 AH), corrected by: Abdullah Mahmoud Muhammad Omar, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya: Beirut, 1st Edition, 1422 AH / 2001 AD.
- Hashyat Muhyiddin Sheikh Zadah ala Tafsir Imam Al-Baidawi, Muhammad Ibn Muslih Al-Din Mustafa, who is famous for Sheikh Zada (d. 951 AH), his hadiths were corrected and produced by: Muhammad Abd al-Qadir Shaheen, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya: Beirut, 1st Edition, 1419 AH / 1999 AD. (D 1093 AH).
- Khazanat Aldab wa lub labab Lisan al-Arab, Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi (d. 1093 AH), edited by: Muhammad Nabil Tarifi and Emil Badi Al-Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya: Beirut, 1st Edition, 1998 AD.
- Al-Durulmasoon fi Alum Alkitab Almaknoon, Ahmad Ibn Yusuf Al-Sami al-Halabi (d. Ahmad Al-Kharrat, Dar Al-Qalam: Damascus, 1st Edition, 1406 AH / 1986 AD).
- Diwan Al-Hateia (d. 30 AH) from Ibn Habib's narration about Ibn Al-Arabi and Abu Amr Al-Shaibani, Dar Sader: Beirut, 2nd Edition, 1418 AH / 1998 AD.
- Rouh Alman fi Tafsir Alquran Alazim wa alsaba almathani, Mahmoud bin Abdullah Al-Alousi Al-Baghdadi, Dar Ihyaa Alturath Alarabi, Beirut: Without.
- Zad Al-Maseer fi Ilm Altafsir, Abdurahman bin Ali bin Muhammad Al-Jawzi (d. 1370 AH), The Islamic Office: Beirut, 3rd Edition, 1404 AH.



- Alsiraj almuneer fi aleana ala maarfat badh klam rubona Alhkream Alkhabeer, Muhammad bin Ahmad Al-Khatib Al-Sherbini (d.977 AH), he publisd its verses and hadiths and comments, Ibrahim Shams Ad-Deen, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya: Beirut, Edition 1,1425 AH / 2004 AD.
- Sahih Al-Bukhari: Muhammad bin Ismail Al-Bukhari (d. 256 AH), edited by: Dr. Mustafâ Deeb Al-Bagha, Dar Ibn Kathir, Al-Yamamah: Beirut, 3rd Edition, 1407 AH / 1987AD.
- Sahih Muslim, Muslim bin Al-Hajjaj bin Muslim bin Ward Al-Qushari (d.261 AH), edited by: Muhammad Fuad Abdul-Baqi, Dar Ihyaâ Alturath Alarabi, Beirut, without.
- Al-Athb Al-Numayr min mjalis Al-Shanqeeti fi Altafsir, Muhammad Al-Amin bin Muhammad Al-Mukhtar Al-Jakni Al-Shanqeeti (d.1393 AH), verified by: Dr. Khalid bin Othman Al-Sabt, 2nd Edition, Dar of Alfwaed: Makkah Al-Mukarramah, 1st Edition, 1426 AH / 2006 AD.
- Umdat Alfuffaz fi Tafsir Ashraf Al-alfas, Ahmad bin Yusuf, who is known as Sameen Al-Halabi (d.756), verified by:Muhammad Basel Oyoon Alsood. Dar al-Kutub al-Ilmiyya: Beirut. 1st Edition, 1417 AH / 1996 AD.
- Enayat Algadhi wa kfayat Alradi, Shihab al-Din Ahmad bin Muhammad bin Omar Al-Khafaji (1069 AH), edited by: Abd al-Razzaq Al-Mahdi, Dar al-Kutub Al-Ilmiyya: Beirut 1st Edition, 1417 AH / 1997 AD.
- Aoun Al-Ma'bood Sharh Sunan Abi Dawood, Muhammad Shams Al-Haq Al-Azim Abadi (d. 1329 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya: Beirut, 2nd Edition, 1415 AH.
- Fatah Al-Qadeer Al-Jami byn funi alruwayh wa aldiraya fi Altafsir. Muhammad bin Ali bin Muhammad Al-Shawkani (d. 1250 AH), edited by: Dr. Abdulrahman Omira, Dar Al-Wafaa: Mansoura, 2nd floor, 1418 AH / 1997AD.
- Alfutohat Alelahyah btawteeh tafsir Al-Jalalain leldagaeg alkhfyah, Suleiman bin Omar bin Mansour known as Aljamal (d.1204 AH), Dar Al-Fikr: Beirut, Bidoun, 1423 AH, 2003 AD.
- Alfurouq lagwyah wa athraha fi tafsir Alquran Alkarim, Muhammad bin Abdulrahman Al-Shaya, Al-Obeikan Library: Riyadh, 1st Edition, 1414 AH.
- Quaed Altafsir juman wa derasa, Khalid bin Othman Al-Sabt, Dar Ibn Affan: Cairo, Dar Ibn Al-Qayyim: Riyadh, 1st Edition, 1426 AH / 2005 AD.
- Alkitab Alfareed fi irab Alquran Almajeed, Al-Muntajib bin Abi Al-Ezz bin Rashid Al-Hamdhani (d.643 AH), edited by: Muhammad Nizamuddin Al-Fatih, Dar Al-Zaman Library: Medina, 1st Edition, 1427 AH / 2006 AD.
- Alkashaf an hagaeg Altanzil wa uyoun Algweel fi wojoh Altaweel, Mahmoud bin Omar Al-Zamakshari Al-Khwarizmi (d.538 AH), edited by: Abd al-Razzaq al-Mahdi, Dar Ihyaâ Alturath Alarabi: Beirut, without.
- Alkshf wa Albayan, Ahmed bin Muhammad bin Ibrahim Al-Tha'labi Al-Nisaburi (d. 427 AH), edited by Imam Abu Muhammad bin Ashour, review and scrutiny of Professor Nazeer al-Saadi, Dar Ihyaâ Alturath Alarabi: Beirut i 1, 1422 AH / 2002 AD.

- Libab Altaweel fi maani Altanzil, Ala al-Din Ali bin Muhammad bin Ibrahim Al-Baghdadi, known as Khazen (d.741 AH), Dar Al-Fikr: Beirut, without, 1399 AH / 1979 AD.
- Alubab fi Alum Alkitab, Omar bin Ali bin Adel Al-Dimashqi Al-Hanbali (d. 775 AH), verified by: Sheikh Adel Ahmad Abdul-Muawjid and Ali Muhammad Muawad, Dar al-Kutub al-Ilmiyya: Beirut 1st Edition, 1419 AH / 1998 AD.
- Lisan Al-Arab, Muhammad bin Makram bin Manzoor Al-Afriqi Al-Masri (d.711 AH), Dar Sader: Beirut i 1, without.
- Majaz Alquran, Muammar bin Al-Muthanna Al-Tamimi (d. 309 AH), edited by: Dr. Muhammad Fouad Sezkin, Alresala Foundation: Beirut, 2nd Edition, 1401 AH / 1981AD.
- Majmou Fatawi of Sheikh Al-Islam Ahmad Ibn Taymiyyah (d. 728 AH), compiled and arranged by Abd al-Rahman bin Muhammad bin Qasim Al-Asami Al-Najdi, 1418 AH / 1997AD.
- Amuharir Alwajeez fi Tafsir Alkitab Alaziz, Abdulhaq bin Ghaleb bin Atiya Al-Andalusi (d.542 AH), edited by: Abdullah bin Ibrahim Al-Ansari, and Mr. Abdulaal Al-Sayed Ibrahim, without.
- Mdarek altanzil wa hgaeg Altaweel, Abdullah bin Ahmed bin Mahmoud Al-Nasfi (d. 710 AH), edited by: Marwan Al-Shaar, Dar Al-Nafaes: Beirut, 1st Edition, 1416 AH / 1996 AD.
- Malem Altanzil, Al-Hussain bin Masoud Al-Baghawi (d.510 AH), verified and directed by Muhammad Abdullah Al-Nimr, Othman Jumah Dumayriyah and Suleiman Muslim Al-Horsh, Dar Taibah: Riyadh, 4th Edition, 1417 AH / 1997 AD.
- Maani Alquran, Yahya bin Ziyad Al-Furra (d. 207 AH), edited by: Dr. Abdel Fattah Ismail Shalabi and Dr. Ali Najdi Nasif, National Library and Archives, Heritage Verification Center: Egypt, 3rd Edition, 1422 AH / 2002 AD.
- Maani Alquran Alkarim: Ahmed bin Muhammad bin Ismail Abu Jaafar Al-Nahhas (d. 338 AH), edited by: Muhammad Ali Al-Sabuni, Umm Al-Qura University: Makkah Al-Mukarramah, 1st Edition, 1409 AH.
- Maani Alquran wa Irabaho, Ibrahim bin Muhammad bin Sahl Al-Zajaj (d. 311 AH), edited by Dr. Abdul-Jalil Abdo Shalabi, Alam Alkutub: Beirut, i, 1408 AH / 1988AD.
- Almufradat fi Gharib Alquran, Al-Husien Ibn Muhammad Al-Ragheb Al-Isfahani (d. 502 AH), edited by: Haitham Toaimi, Dar Ihyaa Alturath Alarabi: Beirut, 1st Edition, 1423 AH / 2003 AD.
- Almyasar fi sharh Masabih Al-Sunnah, Fadlullah bin Hassan bin Hussein, Shihab Al-Din Al-Turbishti (d.661 AH), edited by: Dr. Abdul Hamid Hindawi, Nizar Mustafa Al-Baz Library, Makkah Al-Mukarramah, 2nd floor, 1429 AH / 2008AD.
- Ntaej Alfikr, Abdulrahman bin Abdullah Al-Suhaili (d. 581 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya: Beirut, 1st Edition, 1412 AH / 1992 AD.

- Alnukat wa Aleyoun, Ali bin Muhammad bin Habib Al-Mawardi (d. 450 AH), verified by: Sayyid Ibn Abdulmaqsoud bin Abdulrahim, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya: Beirut, without.
- Alhdayah ela bloug Alnhayah, Makki bin Abi Talib (d. 437 AH), a group of university theses that reviewed, scrutinized and prepared for printing: The Book and Sunnah Research Group: College of Sharia and Islamic Studies, University of Sharjah, UAE, 1st Edition, 1429 AH / 2008 AD.
- Al-Wajeez fi Tafsir Alkitab Al-Aziz, Ali bin Ahmed Al-Wahidi (d.468 AH), edited by: Safwan Adnan Dawoudi, Dar Al-Qalam, Dar Al-Shamiya: Damascus, Beirut, 1st Edition, 1415 AH.
- Alwasit fi Tafsir Alquran Almajeed, Abu al-Hasan Ali bin Ahmad Al-Wahidi (d. 468 AH), edited by Adel Ahmad Abd al-Mawjid and others, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya: Beirut, 1st Edition, 1415 AH / 1994 AD.
